الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم وتخصص: فلسفة عامة

(Philosophie Générale)

في الأبعاد الفلسفية لفكرة حقوق الإنسان

الإنسان عند جون لوك مرتكزا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة:
قوال غزلان

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د.سماحي بوحجرة
D.SMAHI BOUHADJERA

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
- العربي ميلود	-أ. التعليم العالي	- رئيسا	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
- سماحي بوحجرة	- أ.التعليم العالي	- مشرفا ومقررا	
- بشيري مخلوف	- أ.التعليم العالي	- مناقشا	

السنة الجامعية:2023/2022

المشرف: سماحي
18/07/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم وتخصص: فلسفة عامة

(Philosophie Générale)

في الأبعاد الفلسفية لفكرة حقوق الإنسان

الإنسان عند جون لوك مرتكزا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في الفلسفة

إعداد الطالبة:
قوال غزلان

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د.سماحي بوحجرة
D.SMAHI BOUHADJERA

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
- العربي ميلود	-أ. التعليم العالي	- رئيسا	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
- سماحي بوحجرة	- أ.التعليم العالي	- مشرفا ومقررا	
- بشيري مخلوف	- أ.التعليم العالي	- مناقشا	

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الشكر والحمد لله الواحد الأحد كثيرا طيبا مباركا ولك يا رب على ما أنعمت علينا من قوة وصبر الذي وفقنا بقضاء وقدر بإنهاء هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف "د.سماحي" الذي أشرف على عملنا هذا وسهل لنا الطريق في إنجاز هذا البحث الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة، حيث وجهنا حين الخطأ، و شجعنا حين الصواب فكان بذلك نعم المشرف ونعم الأستاذ.

و إلى الأستاذة "عتوتي زهية" التي أشرفت علينا أنا وزميلي سالي محمود نعم الطلبة في" مشوار التربص"، ألف شكر من هذا المنبر.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين درسونا طيلة مرحلة الدراسة وخصوص أساتذة الفلسفة.

كما لا ننسى كل من قدم لنا يد المساعدة من الزملاء و الأصدقاء من قريب أو من بعيد.

و إلى صديقتي و زميلتي الطالبة بن شريف جوهر رفيقة دربي التي ساندتني طوال مشواري الجامعي كل الحب لها، وتحياتي للكل.

فألف شكر لكل هؤلاء و جزاهم الله كل خير.

إهداء

عرفانا مني بالجميل لكل يد رحيمة امتدت إلي بالعون فكان هذا المولود و هذا الثمرة التي نتمنى أن تكون طيبة مباركة إن شاء الله.

إلى من ينطوي قلبي لذكرها لأنه لا يفنى بحقها.

إلى من القلب يهواها و العمر فداها و العين ترتاح لرؤياها أمي الغالية حفظها الله.

إلى من علمني الكفاح فكنت كما تمنى و يسر لي واليسر من عند الله.

الطريق فكنت كما يريد فكان سبب عيشي و ينبوع الرحمة والحنان و القوة ... أبي الغالي.

وإلى من كان سندا لي ورافقني طيلة بحثي أختي الطالبة قوال شانعة "تخصص علوم سياسية " و الطالب "حمزة عبد الرحمان لعيدي" ، وإلى مساعدي "بلكوش كريم" و صديقتي منال بساعد.

و إلى من تقاسمت معهم دفئ العائلة ... إخوتي وأخواتي .

إلى كل الأهل و الأقارب.

إلى كل من أشرفت حياتي لمعرفتهم، إلى رفقاء الدراسة إلى كل العزيز على القلب و لم يذكره اللسان .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

الفهرس

فهرس

خطة البحث

العنوان	الصفحة
المقدمة	أ – ح
الفصل الأول: الفلسفة السياسية وتقييم الطبيعة الإنسانية	
تمهيد	7
المبحث الأول: أفلاطون	8
المبحث الثاني: ارسطو	16
خلاصة	22
الفصل الثاني: نظريات العقد الاجتماعي وطبيعة الانسان	
مدخل	23
المبحث الأول: توماس هوبز	24
المبحث الثاني: جان جاك روسوا	29
استنتاج	37
الفصل الثالث: جون لوك من الحق الطبيعي الى الحق السياسي	
المبحث الأول: جون لوك وميلاد فلسفته	38
المبحث الثاني: الفلسفة السياسية من خلال تحليل رسالة في التسامح	39
الخاتمة	55
المصادر والمراجع	
الملخص	

المقدمـــــة

ارتبط الإنسان بأشكال واتجاهات عديدة جعلته موضوع جعلته موضوع مقام مفكرين منذ القدم وكادت قضية السياسة من أهم المشكلات منذ التحقيق اهتم بها العديد من الفلاسفة وإذا حددنا أكثر الإشكالية هي ارتباط الإنسان بالسلطة من حيث وجوده الأولي الطبيعي والحالة الانتقالية التي لا يمكن أن يتقبلها بالفطرة ألا وهي السلطة المتدينة، إذ سلب حقه الضروري وهذا التجديد في الطبيعة الإنسانية أحدث جدلا عارما بين السلطات لأن ذلك الانتقال لم يخدم الإنسان بالشكل المطلق مما أدى بتدخل الكثيرين في التنظير الدولي التأسيسي محاولين التغيير والتجديد وفق ما يتماشى مع طبيعة الإنسان لكن لم تقبل نوعا ما للمرحلة الجديدة "الحالة المدنية الاجتماعية السياسية" إذ وجب عليها خدمة الإنسان مع رؤية بعدية لتلك الأنظمة الحاكمة وكيفية تشكيلاتها وتدخلات الشعب، مما نجد أن الاتجاه الفلسفي هو من أكثر المطافات التي أخذت تحلل هذه الأطروحات فالمرجعية الأساسية قد نجدها مع فلاسفة التقليدين القدامى باعتبار ان الحكم السائد آنذاك كان متدهورا حتى العصور الوسطى وصولا إلى فلاسفة العصر الحديث ولم تتوقف بعد ومازلت متواصلة، قد اجتهدت الأفكار الفلسفية عامة إلى رفض الحكم السياسي الموروث بتبني مصدر الحقوق الإنسانية وإعادة النظر فيها وتأسيسها وقد نرى الاختلاف حول الإنسان وأهمية تكوينه للدولة والمنظومة الحاكمة وطرح آخر يرى أن الإنسان حر بالفطرة ويتمتع بالحقوق الكاملة بطبيعته لكن هل يكون الاستقرار فكلتا الحالتين؟ يمكن أن يكون نوع من الفوضى لكل من هذه العروض لا مفر من ذلك لكن هذا الانتقال قد فرض على الإنسان بما انه عقلاني ينتمي

إلى التنظيم فهو ليس في غابة يجب أن تتوفر الشروط الحياتية لمعرفة السلام من خلال بناء منظومة تشريعية دستورية قانونية تحمي الإنسان كمطلب أولى وتراعي مطالبه كواجب ثاني "سيادي"

-تعتبر حقوق الإنسان إذن من أهم القضايا المطروحة والتي أصبحت محل نقاش واسع من قبل العديد من الباحثين على المستوى العالمي، هذا ما جعلني أعمل على هذه الإشكالية كبحث علمي كما له أهمية التفسير والدراسة وقد استهوى جميع المستويات، لان هدفه إنساني.

-وهذا المنطلق كان من دواعي اختيار الموضوع الآتي المعنون بـ:" الأبعاد الفلسفية لحقوق الإنسان عند جون لوك مرتكزا" مشكلة الإنسانية ذات أبعاد سياسية بطريقة فلسفية تأخذ فيها جون لوك نموذجا وكان الداعي الذي استهوى اختياري لهذا الموضوع أسباب منها ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- أسباب ذاتية:

هو الميل الشديد الذي جعل بي اختار هذا الموضوع هو محبتي لمجال السياسة وكهدف عملي في المستقبل لكن بنزاهة طبعا ومحبة السلطة والاستعلاء كمنبع نفسي نرجسي إن صح القول وان كان سبب سلبي، واهتماماتي المنغمرة دائما والمتجهة كليا نحو السياسة بمقصد فلسفي "ملكة العلوم" وهذا الأخير موضوع فلسفي سياسي بامتياز ما يجعلني ألتفت وأهتم له وأختاره دون تردد.

ب- أسباب موضوعية:

1- تناول لهذا الموضوع لغرض الإثراء المعرفي أولا.

2- اختيار الموضوع نابع من أهميته باعتباره راهني، وبما أن السياسة من أهم المواضع الاجتماعية والدنيوية ومن أهم الظواهر التي قد يتهم الإنسان بما أنها قد ولدت جدلا واسعا بين جميع المستويات والأقطاب سواء إنسانية اجتماعية اقتصادية ثقافية وعسكرية ودولية تجارية فلسفية سياسية. بل متعلقة بجميع النواحي الحياتية وهذه هي الفلسفة في جوهرها "أم العلوم" تشمل جميع النواحي هذا ما يدفعني للبحث عن مثل هاته القضايا ومناقشتها.

-ولمعالجة هذا الموضوع فقد هيكل العمل إلى ثلاث فصول متتبعة بالتسلسل الزماني للمشكلة وصولا للهدف النموذجي الارتكازي ألا وهو "جون لوك" سبق العمل بمقدمة عامة حول العمل وبعدها الدخول مع الفصل الأول الذي عنون بـ: "الفلسفة السياسية وتقييم الطبيعة الإنسانية" بمبحثين في الاتجاه القديم من أفلاطون وأرسطو مطلبا، أما الفصل الثاني المسمى بـ:" نظريات العقد الاجتماعي وطبيعة الإنسان" قد احتمل أيضا مبحثين في العصر الحديث "هوبز وروسو" انتقالا إلى المرحلة الأخيرة والأساسية ألا وهي "جون لوك من الحق الطبيعي إلى الحق السياسي" بمبحثين لتكون الخطة منتظمة بمساعدة وتنسيق المشرف، أولا" جون لوك وميلاد فلسفته" والثاني:" الفلسفة السياسية من خلال تحليل رسالة التسامح" إن الاطلاع العام على مبادئ القانون واهتمامي به حصل لي أن اخذ الموضوع كمشروع بحث

والذي سمح لي إلى حد معين بفهم فلسفة حقوق الإنسان ليس فقط كمفهوم تتداوله الأوساط القانونية وتحدده مجموعة مواد الإعلان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة ، ولكن أيضا كمجموعة أفكار فلسفية كانت ثمرة تطور الجهد الفكري لكثير من الفلاسفة في الشرق والغرب، بلمستي وطبعتي الخاصة، ثم لكون هذه الحقوق تعترضها جملة من العوائق على المستوى التطبيقي نظرا لما يحيطها من غموض أحيانا وما يعتريها من تشكيك في صدق تأسيسيا وهو ما يؤدي عمليا إلى كثير من الخروقات، وصعوبة التطبيق، ونظريا إلى الكثير من الجدل يستهدف أحيانا غايات هذه الحقوق، هل هي الحرية باعتبارها حقا مقدسا للإنسان الفرد الذي يشير إليه الميل الطبيعي إلى الاختيار الفعلي بين مجموعة الممكنات؟ أم هو تحقيق الأمن وكف سبل الصراع عن طريق القانون؟ وإذا كان الصراع في كل من الاتجاه الأول الذي يفدي إلى ممر الإنسان الطبيعي والى الانتقال السياسي ضمن الحقوق المدنية فإن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: كيف أسس لوك فكره السياسي من خلال تصوره للطبيعة الإنسانية؟ بصياغة أخرى: كيف بلور جون لوك فكرة حقوق الإنسان إزاء فكره وفلسفة السياسة؟

-ان فلسفة حقوق الانسان ليست جديدة الطرح وانما لها مرجعيات سابقة هذا ما أدى بي إلى إدراج مصدر نشأتها من خلال الرجوع إلى أولوياتها بالعودة إلى فلاسفة اليونان، تطورا مع فلاسفة الحداثة، ورغم ان هاته القضية مصدرها قديم إلا أنها قد اشتهرت وظهرت وبرزت على يد الفيلسوف الانجليزي "جون لوك" تجعلنا نقف عند نقطة الانطلاق التي

تمحور النقاش فيها على جدلية الانتقال من مجتمع الإنسان الطبيعي إلى مجتمع الإنسان المدني.

- انطلاقا من هذه المقاربة الأولية المتعلقة بالإطار الذي سوف يشير فيه بحثي هذا هو الذي سأسعى في انجازه وفق منهج تحليلي نقدي، بالرجوع إلى مصادر ومراجع ومؤلفات وقواميس ومباحث ومقالات ومجلات وموسوعات عديدة. لقد حاولت بناء دراستي لموضوع حقوق الإنسان لأصولها الفلسفية على تحديد مسلمات الخاصة بطبيعة الإنسان في توجهاتها المختلفة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي والصورة التي انتهت بها عند لوك يأخذ في المقام الأول تحليل آراءه ذات العلاقة بطبيعة الإنسان من حيث هو موجود تحدده مجموعة من الخصائص الثابتة التي تعرف بها إنسانيته ثم شكل ومناحي الارتباط بالأطر السياسية التي اختارها بإرادة حرة لتكون تعبيرا عن اختياراته كوسيلة لتحقيق مصالحه. غير أن هذه الآراء وحتى توضع في السياق الفكري الراهن، يجب المرور بمنهج تحليلي نقدي قادر على البيان الفكري لجون لوك وفي نفس الوقت محاولة منا لإرساء هذا العمق وفهمه ودراسته والاستفادة والغاية منه وكشف طياته ومبتغياته ثم دراسة هذه المسلمات وعلى رأسها الحياة والحرية كحق أولي أصلي لا مجال لانتهاكه ولا للتنازل عنه ثم الوقوف عند أهم الحدود التي تكون في وقت ذاته معوقات الحرية، وإحدى شروط تحققها مراعاة، الحقوق المتبقية المساواة، العدالة، الملكية لضمان الحياة المثالية.

مراحل البحث:

1- المقدمة ومن خلالها حاولت رسم معالم الموضوع وتقديم أهم الإشكاليات التي يطرحها تنسيقا بالمنهج الذي اعتمدته في هذا البحث.

2- تقسيم البحث إلى ثلاث فصول لقد سبق وذكرت ودليت كل فصل من الفصول بمدخل ومخرج كاستنتاج عام عن كل النتائج الحاصلة عن ما ورد لكل فصل واتبعت البحث بخاتمة حاولت أن الخص فيها جمل أفكار الدراسة والنتائج المستخلصة من دراسة هذا الموضوع ككل وفكر جون لوك وعلاقته بتأسيس الحق الطبيعي للإنسان من الناحية الفلسفية والسياسية وفي الأخير ملخص عام مع ترجمته.

إذ لا ننسى ان كل بحث علمي لا يخلو من كبوات وصعوبات وذلك بالنظر إلى ما يواجهه الباحث من عقبات سواء علمية أو نفسية أو زمنية نظرا للمسؤولية التي يحملها مثلا فكان الجهد مضاعفا تشتت فيه الأفكار والأساليب، ومما لاشك فيه أن هذا سوف ينعكس على موضوع البحث.

الفصل الأول

الفلسفة السياسية وتقييم الطبيعة الإنسانية

تمهيد:

ان فكرة العقد الاجتماعي فكرة قديمة و وردت في كتابات كثيرة بشكل ضمني عند فلاسفة اليونان وقد ظهرت فكرة العقد الاجتماعي وحقوق الانسان على لسان سقراط في سياق كتابات أفلاطون ثم أرسطو تكلموا عن الحق طبيعي الإنساني في أبعاد فلسفية تنتهي إلى عالم سياسيا عادل وتتجلى فكرة العقد الاجتماعي في أن الناس كانوا يعيشون في البداية على الطبيعة القائمة على النزاعات والحروب ما دعى الناس إلى التفكير في إنشاء تنظيمات اجتماعية تنظم علاقاتهم الاجتماعية من أجل الدفاع عن أنفسهم من الأخطار الخارجية كالطبيعة أو الأقوام الأخرى هذا يتم من خلال تنازل كل فرد عن قسم من أنانيته الفردية لكي يلتزم أمام الآخرين ببعض الواجبات من أجل تكوين تنظيم يساعدهم على البقاء ولكي يستمر تنظيم الأفراد الاجتماعي يجب أن يخضعوا إلى حكام قادرين على توجيه حياتهم السياسية توجيها يلبي حاجاتهم ويقوم بحمايتهم.

كل هذه الظروف ساعدت في ظهور الفكر السياسي بشكل مستمر دون إلزام أو إكراه من قبل المواطنين . فكيف بلور كل من أفلاطون وأرسطو فكرهم من قبل التنظير السياسي؟

المبحث الأول: أفلاطون

المبدأ السياسي الأفلاطوني

لقد ارتبطت نشأة الأفكار السياسية عند أفلاطون* في العهد اليوناني بالفساد الذي كان يسود الحكم آنذاك حيث انتشر الفساد والاضطرابات السياسية المتمثلة في الحروب والطبقية والعبودية وانعدام الحقوق الطبيعية كالأمن والحرية والعدالة حيث أن الحاكم مستبد وطاغية ولا يقبل الرأي المخالف لمصالحه ومن يعترض تطبق عليه أبشع العقوبات مثلما حدث مع سقراط لان فكره الفلسفي لم يكن مقبولا بالنسبة لهم، كل هذه الوقائع أثرت على نفسيته وتكوينه المعرفي والفكري من الناحية الفلسفية والسياسية مراعيا الحق الطبيعي للإنسان.

انتقد أفلاطون السياسة التي كانت قائمة بأثينا (اليونان)، وتجاوز و أسس فلسفة سياسية جديدة في كتابه "الجمهورية" في جزئه الثامن المعنون بـ: "انهيار الدولة المثلى"، كما عدد لنا أفلاطون أربع أنواع أحكام فاسدة بقوله:" إن أولها هي الحكومة المشهورة في كريت واسبرطة، وهي الحكومة التي تشيع الإعجاب بها والثانية في الترتيب والمكانة تسمى بالأوليجاركية وهي حكومة فيها عيوب عديدة وتليها حكومة هي عكس السابقة وأعنى بها

* – أفلاطون: ولد أفلاطون في أثينا 430 ق م وهو من عائلة أرستقراطية كانت تشارك الحكم في أثينا واسمه الحقيقي ارستكليس وغيره إلى أفلاطون وهل هو في اللغة اليونانية بلاتيس ومعناه عريض قيل: أنه لقب بذلك لعرض جبهته ومنكبيه ومنهم من قال لسعة علمه، راجع لجمهورية أفلاطون نظام الحكم ومحمد مظهر سعيد، دار المعارف بمصر، سنة 1963، ص07.

الديمقراطيـة وأخيـرا حكومـة الطغيـان التـي يظـن أنهـا حكومـة مجيـدة والتـي تتجـاوز الأخريات جميعا من حيث أنها إبداء الرابع والأخير للمجتمع ويضيف نوع آخر يمكن حسابه قائما بذاته وهي الحكومات الملكية الوراثية تلك التي يتم شراء المنصب فيها".[1]

إذ هذه الالتماسات الأفلاطونية نلاحظ فيها رفضه للحكم لما يكمنه من فساد ومن ديكتاتورية حيث درس جميع الاتجاهات المتمحورة حول الأحكام التي كانت على يد المسؤولين وفصل فيها وأخرج عيوبها وظلالها الذي ضر الشعب وحده دون رعاية مصالح وحقوق الإنسان، في محاولته من خلال هذا الضجيج كله في التغيير من أجل بناء دولة مثالية تكمن فيها الحرية والعدالة والحق الإنساني الأولي، وهذا التأسيس كان من ضمن الحكم الديكتاتوري الملكي، وهذا من خلال تأثره أستاذه سقراط وكيفية قتل هذا المفكر العظيم تحت أيدي السلطة التي رفضت تدخلات والأفكار السقراطية مما أدى إلى سجنه وتطبيق الإعدام عليه وتكافئ الشعب مع الحكم والسلطة في غير حق إذ أن جل ما فعله سقراط كان لصالح الشعب ولم يدرك هذا الشعب الجاهل قيمة من كان يفعله ويحاول تغييره، لأن الشعب لا يدرك قوى مصالحه ،وإنما ينخدع بالحيل والفروض السياسية وهذا ما جعل بأفلاطون يتجه إلى الحكم الديكتاتوري الفردي الملكي باعتباره وأن الشعب غير قادري على معرفة مصالحه والذي لغير صالحه، وقد تهافت الشعب أيضا إزاء ذلك الوقت" فليقتل سقراط فليقتل

[1] أفلاطون الجمهورية، ترجمة، جيلالي الياس، عاصمة الثقافة العربية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1990، ص 36.

سقراط" وهذا يجعل في الاستنتاج الأفلاطوني أن الشعب يمشي وراء الحكمي دون وعي ولا تأمل ولا تدخل بل الخضوع والانحراف والطاعة فقط.

لقد اتبع أفلاطون المنهجية التي تقود إلى دراسة الدولة والمجتمع (الشعب)،لكشف الحيل والخطط والاستراتيجيات السياسية والفكر الشعبوي والعلاقة التواصلية التي تتواصل بينهما، من خلال اللجوء إلى أخلاقيات كل من الشعب والسلطة السياسية.

كما يعتبر أفلاطون تلك الأنظمة فاسدة بحكم أنها ضد حقوق الإنسان الطبيعية فيرى أن حكم الطغاة الذي ينشأ نتيجة الديمقراطية.

وقد وصف أفلاطون تلك الأنظمة الفاسدة رغم أنها كانت ديكتاتورية إلا أنه قد أيد الديكتاتورية ووصفها في نفس الوقت بالفاسدة لأنها تبعد كل البعد عن العدالة وتسلب الحق الطبيعي للإنسان معبرا عن هذا من خلال اتجاهه المتعالي والمثالي واعتبر أن هذا الحكم وهذه السياسة يمكن أن تتحول إلى فوضى بحيث يصبح الحاكم هو المحكوم والمحكوم هو الحاكم، وإذا عمت الفوضى سنصبح مثل الحيوانات حتى يصبح الأب يخشى ابنه ويتحول كل شيء رأسا على عقب.

هذه هي المصادر التي أدت إلى نشوء خطابه الفلسفي ويتجسد ذلك في قوله:" لكن لننظر إلى حياة الطاغية لنرى هل سيسعد أم سيشقى ولكي نبين ذلك فنبحث في طبيعة النفس الإنسانية.[1]

[1] أفلاطون، الجمهورية، ت: جيلالي إلياس، مصدر سابق، ص 364.

وفـي ظـل تلـك السـلبيات الديكتاتوريـة أراد الاتجـاه الأفلاطـوني تغييـر وتجديـد الحكـم السياسي عن طريق الدراسة النفسية للإنسان وهذه القضية كانت بالنسبة لأفلاطون خيبة أمل من جهة وانطلاق فكره من جهة أخرى حيث كان مخلصا ومتأثرا بأستاذه سقراط، هذا ما تجسد في كتابه "دفاع سقراط" إذ جاء على لسان أفلاطون وتعبيره أن موت سقراط كان أكثر من غيره وجدل في ذلك الوقت لأن قبول ذلك الإعدام وشارب كاس من سم بكل نزاهة وشفاهي جعل وسطا من الحيرة وسط تلك المحاكمة وعلى حد تعبير أفلاطون فإن هذا التقبل كان فريدا من نوعه ولم يكن قد حدث سابقا مما أدى إلى اندهاش الحارس الذي قدم السم الى سقراط والذي شربه مباشرة دون خوف ولم يرد الفرار رغم محاولة أبناء الحكماء وهم تلامذة بالتوالي بمساعدته من أجل الفرار إلا أنه لم يقبل واعتبر أن القرار الجبن وان التقبل والمواجهة قوة إلا أن التجاوزات النتشوية اعتبرت أن هذا استسلام وجبن وليس قوة وقدم انتقاد لاذع للاتجاه السقراطي ولب ما يجعل هذه القضية في غاية التعقيد وصعوبة التفكيك هو التأليف لكتب سقراط باتت مخفية بل نجد قصته وأفكاره على لسانه تلميذه أفلاطون الذي كان وفيا لأستاذه ومتابعا لفكرة منتقما لإعدامه بالتجاوز وتحقيق الأفضل للحق الإنساني يقول سقراط:" أتفق معكم أنني خطيب ولكن ليست عن طريقتهم ان أولئك الذين آذوني إذا هم يقولوا شيئا صحيحا ولكن فيما يتعلق بي فأنا لا أوفيهم إلا بالحقيقة – ثم يضيف قائلا– أنا أدافع عن نفسي لا من خوفي عليها، بل خوفا عليكم فسوف لا تجدون بسهوله رجل آخر

مثلي"[1] وهذا الأخير دليل على استقواء سقراط في ضمنه وكانت آخر عبارة له كما هو وارد في نص أفلاطون دفاعا عن سقراط": "لقد حانت الساعة لكي نمضي أنا لكي أموت وانتم لكي تعيشون ولكن أيا منا يا ترى يسلك الدرب الصحيح لا أحد منا يرى الأمر وضوحا إلا الله"[2] وهنا يستنتج كل من سقراط وأفلاطون أن الفلسفة رغم أنها ترتقي بنا إلى الفكر السليم إلا أنها قد تحيلنا الى المصائب هكذا تقبل الموت بالرحب والسعة هذا المفكر العظيم سقراط ولم يخشى الموت أبدا وبداية الفلسفة الأفلاطونية السياسية مراعيا الحقوق الطبيعية للإنسان بمحاولة بناء دولة مثالية.

نشأة الدولة المثالية عند افلاطون:

قد انطلق افلاطون من الرفض الى تأسيس الدولة المثالية وقد قامت هذه النشأة الفلسفية من خلال المبادئ النفس الإنسانية للوصول الى العدالة المثالية التي يتبناها الفكر افلاطوني وقد قسمها إلى ثلاث أقسام: النفس العاقلة والنفس الشهوانية والنفس الشجاعة ويرى من خلال هذا الانقسام أن الإنسان قد وصل إلى التناغم والتكامل في النفس الإنسانية وبالتالي الوصول إلى العدالة، إذا نظرية المثل تقوم عنده على التكامل في النفس الإنسانية للارتقاء إلى عالم المثل والخير والكمال لقوله: "العقل يندفع إلى الأصل الأول الغير المشروط حتى يلامسه.... وفي عمله هذا لا يتأثر بأي عمل حسي بل بالمثل نفسها فينتقل

[1] افلاطون، محاكمة سقراط، ترجمه غزة قرني، دار قباء للطباعة، ط2، القاهرة، 2001، ص 135.

[2] المصدر نفسه، ن.ص.

من مثال إلى آخر لينتهي به الأمر بين المثل"[1] وهذا الارتقاء يحدث عن طريق العقلنة والتصادم الكلي بين الأقسام هاته المذكورة أعلاه من خلال العلم والمعارف والتأمل الفكري العقلي. إذ استوطن هذا التحليل الأفلاطوني أسطورة الكهف المثال الشهير لهذا الفيلسوف اليوناني.

تأسيس الجمهورية الأفلاطونية للعدالة:

قد تصور أفلاطون المدينة الفاضلة لديه من خلال تحقيق العدالة المثالية التي يريد الوصول إليها بالارتقاء العقلاني وتوازن النفس الإنسانية حصولا على مدينة فاضلة مثالية ورد هذا التأسيس عن طريق رفض وتجاوز السوفسطائيين باعتبارهم أنهم في محور مغالطات، من خلال نقده للعدالة القائمة للعرف ويبني عدالة قائمة وراجعة للطبيعة والحق الطبيعي بالأخص، ونجد هذه المساواة التي يقر بها أفلاطون في محاورته الجمهورية .

وبما أن الأوضاع السياسية آنذاك كانت مضطربة وفاسدة جعله يلجأ إلى هذا التأسيس التجاوزي والتركيبي لإصلاح وبناء المدينة الفاضلة العدالة المثالية باعتباره أن الدولة جسم كالأجسام الإنسانية

الملكية: انطلق أفلاطون من خلال العدالة إلى تجزئه الطبقات وتمييز كل طبقة عن الأخرى بحيث يرى أنه لا يمكن أن تندمج طبقه مع أخرى وكل طبقة تتميز بخصوصية

[1] افلاطون، محاكمة سقراط، ترجمه غزة قرني، المصدر السابق ص 41.

تخصها هي وبذلك التجانس والتكامل والتناغم والتفاهم وقد أرجع الملكية وحتى الحياة الزوجية لكل طبقة على اختلاف وقد قسمها على الشكل التالي:

1- طبقة الفلاسفة والحكماء: لا يجوز أن يتمتعوا بأي نوع من الملكية ولا يجوز أن تكون لهم اسر معينة أو زوجات أو أزواج بالنسبة للنساء لأنه حسب رأي أفلاطون أن الملكية تعوق تحقيق العدالة (بمعنى ربما يتولد عند هؤلاء رغبة معينة تجعلهم يهتمون بمصالحهم وأسرهم وثرواتهم) وهنا رأى أفلاطون أن طبقة الحكام هي ملك للدولة على أن يسمح لطبقة الفلاسفة والحكام الزواج فقط من داخل طبقتهم على أن يأخذ الأطفال في ساعة ولادتهم ويوضع في الإصلاحيات وتقطع الصلات مع ذويهم.[1]

2 -طبقة الحراس: يجب ألا يكون لهم ملكية خاصة بحسب أفلاطون ولا أسر حتى لا ينصرفون عن أداء واجباتهم المنوطة بهم، ويجب أن يكون زواجهم داخل طبقتهم لغرض النسل حسب حاجة الدولة أما الأطفال يوضعون في مكان مشترك بحيث لا يعرفون من هم أبناء من بالتحديد؟ فتتناوب الأمهات بإرضاعهم دون أن يعرفوهم.[2]

3- طبقة عامة الشعب: لهم الحق لبناء الأسر والامتلاك لوسائل الإنتاج والتوزيع، لأن الملكية الخاصة لا تعوقهم لأداء مهماتهم برأي أفلاطون، طبقة الشعب ليست خطيرة مثل طبقة الحراس وطبقة الفلاسفة أيضا من واجب هذه الطبقة – طبقة الشعب- هي إعطاء الثقة للحكومة وليس من حقهم مناقشتها أو الاعتراض عليها، لأن قدراتهم العقلية محدودة

[1] بحث ل الكاتب : دنخا جولا من منتدى الفلسفة و علم النفس .

[2] نفس المرجع.

والحكام الذين يحكمون قد وصلوا إلى أعلى مستوى من الحكمة وتجردوا من العواطف والأهواء الشخصية، وطبقة عامة الشعب يجب أن تقوم بالتجارة لأنها اشرف مهنة، أما الصناعة والزراعة يجب أن يقوم بها العبيد الغير اليونانيين.[1]

وهكذا بدأ أفلاطون بتقسيم العمل لإنجاح الحياة الاجتماعية وأعطى لكل واحد في الدولة دور وواجبات يقوم بها، إلى أن وصل إلى الإقرار بأن من يستلم الحكم يجب فيلسوفا، حكيما وعارف ولديه قابليات فريدة من نوعها، لأن الفيلسوف هو فقط من لديه الحق والقادر على تسيير الدولة، ولا يتحقق هذا إلا إذا عملنا على الإجماع بين الفلسفة والسياسة (لسلطة).

وفي الأخير نستنتج أن أفلاطون كان من بين الأوائل اليونانيين الذين دافعوا عن الحق الطبيعي للإنسان وذلك من خلال الرجوع إلى الحقوق الطبيعية ومراجعة الحقوق المدنية والسياسية ببنائه دولة مثالية في كتابه الجمهورية مراعيا الأحكام التي تليق بالسلطة السياسية والملكية الإنسانية، من خلال تأثره بأستاذه سقراط ما جعله ينطلق بالوفاء وللوفاء لخدمة الشعب هذا ما جعله متميزا إزاء عصره وأخذه المكانة بالارتقاء إلى المقام الأول ذلك ببناء مصلحة ومؤسسة سياسية أقامها للتغيير وأراد تحصيلها للتعديل رجوعا إلى الأوضاع السياسية القائمة.

[1] المرجع نفسه .

المبحث الثاني: ارسطو

النشأة الأرسطية :

أرسطو(322-384 ق.م) مفكر وفيلسوف اغريقي تلميذ أفلاطون، كما يعد هو كذلك من أشهر الفلاسفة القدامى تأثيرا على الصعيد الفلسفي والسياسي، عاش في جو التسييس مما أدى به الى الاتجاه والكتابة على هذا النحو بالتأثر والتجاوز ومحاولة التغير عبر تأسيس فلسفة سياسة هادفة من خلال الرجوع الى مجالاته المختلفة كما نجد ذلك في اهم كتبه "علم الاخلاق الى نيقو ماخوس"، قد وصف فيه المهام السياسية بأنها العلم بالسلطة الاعلى وينص الكتاب أيضا على توجيه الحكام ورجال الدولة بواسطة الاستعارة بالكتب الافلاطونية وتطرق الى عدة علوم مثل إدارة الاسرة والخطابة والعلوم العسكرية وقد اعتبر ان معظم العلوم في خدمة السياسة باعتبار أن علم الرجل السياسي الحاكم له السلطة المطلقة ويستوجب ان يكون صارما لكن خلوقا صاحب الخير عادلا في حكمه بحيث يقول: "ومع ذلك فمن المحقق أن الخير متماثل للفرد وبالنسبة للمملكة (دولة المدينة) على انه يظهران تحصل خير المملكة وضماناته هو شيء أعظم. ان الخير حقيق بأن يحب حتى ولو كان لكائن واحد ولكنه مع ذلك اجمل واقدس متى كان ينطبق على امة بأسرها ومتى كان ينطبق على ممالك بتمامها"[1] يعني بذلك التطرق الى الحق الطبيعي للإنسان والمجرى الذي طرق على طبيعته في الحرية والحق المطلق انصداما مع تغير لا يقبله بالفطرة ألا وهو علم

[1] أرسطو، الاخلاق الى نيقو ماخوس، ت: احمد لطفي السيد ص. 172.

التسييس مما يكلفه من قمع واجبار وسيطرة وقوانين حاول اعمال العقل فيها تفسيرها والاضافة الجيدة لها لتتماشى مع الحق الطبيعي الانساني اذ فسر الدولة وعلم السياسة كالشكل الذي شراعيه في فكره هذا.

قد عرف أرسطو الدستور باعتباره اهم الاتجاهات التي تساعد في بناء قوانين الدولة على انه: تنظيم معين من سكان دولة المدينة، وانه ليس وثيقة مكتوبة وحسب، انه في خدمة الكائن الحي وهو طريقة حياة ضمن مبادئ منتظمة ومماثلة ومتكاملة، لتجسيد العدالة والحرية ونفي العنف والضغوطات والمسالب والمشاكل بكل انواعها، اذ يرى ارسطو انه لا يمكن لأي مجتمع أن يتمتع بالنظام المستقر إلا اذا كان متوفر لديه حاكما ذو نزاهة بتطبيق المبادئ الدستورية مع اعادة ضبط المعايير السيادية ذو المناصب السياسية، اذن وعلى اية حال يستوجب علينا الاجابة على هذا التساؤل: لم تكسب دولة المدينة دستورها في المقام الاول؟

يقول أرسطو: إن " أول من حقق دولة المدينة كان على أكبر خير"[1]

ومن خلال هذا المنبر اعتبر ايضا ان الاحق بالسلطة يستلزمه الجانب الذكوري لا النسوي لان جنس الاناث في حاجة الى اشراف الرجال بحيث يقول:" لأن جنس الذكور اصلح للرئاسة طبعا من جنس الاناث، مالك يكون فاسد التركيب ومخالف للطبيعة ومن تقدم

[1]أرسطو، كتاب السياسة، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، 1957، الباب الاول، الفصل الأول، عناصر الدولة الأساسية،ص10.

في السن واكتمل غدا اصلح للرئاسة ممن كان حديثا غير مكتمل"[1] كما استنتج في مثل هذا السياق العلاقة التي تحكم السيد مع عبده، مناصر لهذا الحكم الديكتاتوري فقد واصل رأي افلاطون على ان العبيد في حاجة الحاكم وتكون المصالح مشتركة فالأول تخدم الثاني والعكس صحيح فكل منهما وله مهام اذ لا يزال الحكم الاستبدادي قائما في مقامه الاول.

-لكن تجاوز الدستور المثالي عند افلاطون واقترن التميز الدستوري الأرسطي كما لوحظ في ستة أشكال ممكنة:

الحكم	نوعه	الكيف	المهام
حاكم واحد فردي مطلق	الملكية ديكتاتوري	الحكم الاستبدادي	(القرار للحاكم) الشعب يخضع للقوانين دون معارضة (يطبق)
بضعة حكام	الأرسقراطية	الاوليغارشي (الاقلية)	التشاور
حكم جماعي	الحكم السياسي politique (الدستوري)	الديمقراطية الليبرالية الجمهورية الشعبية	الشعب يختار ممثليه بالنيابة عن طريق الانتخاب (سلطة الشعب)

ترجم هذا التصنيف من قبل أرسطو بتثأر الافلاطوني لكن بالتجاوز البسيط مع لمسات تعديلية للنظرة المستقبلية.

[1] أرسطو، كتاب السياسة، الباب الأول، الفصل الخامس، مناقب أفراد الأسرة، ص 37.

نظرية الدولة عند أرسطو:

ومنه ان منهج أرسطو قائم على العلاقة بين الكل والجزء (المنهج الاستقرائي) بحيث ينشأ دولته تنشأة طبيعية رجوعا للأسرة العائلة ومنه المجتمع وصولا لبناء دولة عادلة تخدم الفرد بطبيعية وفي ذلك يقول أرسطو:" فالطبيعة اذا تدفع الناس بصفة غريزية الى الاجتماع السياسي، وهذا الاجتماع لابد وان يقوم على القانون وتحقيق العدالة، فليس أقبح من ان يعيش الافراد دون قوانين ودون عدالة، لان القانون هو قاعدة الاجتماع السياسي، والعدالة ضرورة اجتماعية"[1] ومن هنا نفهم ان الدولة في نظر ارسطو تنموا نموا طبيعيا من خلال استنتاج نفوذها الى الفرد كمصدر اولي والى المجتمع مرجع ثاني والغاية هي تحقيق السعادة والفضيلة في الجماعة بارتباطها كوحدة عضوية وبذلك اكتساب السلم والاستقرار اذ نرى ان أرسطو هو العدالة في الدولة من خلال البناء الفردي متجها للاتحاد الجماعي للسياسة الا أن ذلك كان في منظوره صعب ازاء ذاك العصر لأنه في الحقيقة وحسب ارسطو ان الفرد تمحو وتذوب شخصيته في الدولة وتسلب وبتعبيره يقول "الدولة هي الصورة والفرد هو الهيولى، والصورة في نظره هي كمال اول أو فعل أول للهيولي، هي التي تعطيها الوجود

[1] أرسطو: السياسة، تر: الاب أوغسطين بربارة البولسي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ط2، 1969،ص97.

بالفعل وتجعل منها حقيقة شيئية"[1] نلاحظ من خلال قوله هذا أن الدولة بالنسبة لأرسطو كالجسم بحيث تتألف وتتكون تدريجيا لتكون دولة فاضلة.

المدينة الفاضلة:

إنها في نظر أرسطو تكمن في السعادة من خلال بلوغ اللذة والابتعاد عن الالم، والعمل على تحقيق حياة عادلة تكتسي الاخلاق والحرية والحقوق الطبيعية بتوفير الاحتياجات الضرورية من امن والحق في الملكية على الخصوص، يقول: "فانه خير للدولة ولأرض الوطن ان تتصل بالبحر سواء لأمنها الذاتي أو لتوفر ضروريات المعاش لديها"[2] اذ هنا يصنع مدينة تكون متكاملة من شتى النواحي لتناسب الحياة المعيشية للفرد والمجتمع المدني وتكون محصنة بالتوالي للمقدورية وصد هجمات الخصم او العدو.

اعتبر ارسطو ان المساحة اهم شيئ في المدينة الفاضلة وكان داعما وناقدا في نفس الوقت لما يخدم الشعب وما يراه في طياته مناسبا ولما يضر ويراه المواطنين صالحا فقد راح متجاوزا الاشتراكية لكنه ينصح الدولة بأن تحتفظ بجزء من الارض لصالحها فهو بذلك يوازي بين السلطة الاجتماعية والسياسية، يقول أرسطو: "يظن العامة ان المدينة لكي تكون سعيدة ينبغي ان تكون فسيحة الأرجاء، وإذا كان هذا المبدأ صحيحا فان الذين ينادون به حقا قيمة

[1] مصطفى الخشاب: تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية، لجنة البيان العربي ، دط، 1953، ص130، ص131.

[2] أرسطوا : السياسة، تر: الأب أوغسطين، المصدر السابق ص369.

سعة نطاق الدولة وضيقته، لانهم يحكمون في هذا الصدد بعدد سكانها لاغير"[1] أي أن تكون المساحة كافية للمواطنين وتوفر لهم الحياة الكريمة والسهلة شرط ان لا تتجاوز الى حد الترف، بذلك تكون القسمة مع مراعاة العادلة في التجزئة وفي هذا يقول:" يجب على المدينة ألا تشن الحرب بذاتها فتكون حربية كاسبرطة، ولا تتطلب الغنى بذاته فتكون تجارية تبني السفن وتغزو البلاد ، ان قيمة المدينة تقاس بقيمة أفرادها من حيث العلم والخلق ليس غرر"[2] عليها تعلم التسيير والميزانية بشكل المغاير العملي والنفعي السلمي الكامن في الدعائم الأساسية لدى أرسطو.

الواضح من الفلسفة السياسية الأرسطية أنها متابعة للفكر الأفلاطوني مع تجاوزات بسيطة من خلال الاهتمام بالحق الطبيعي للإنسان وكيفية التأقلم مع العولمة السياسية أي المجتمع المدني الدستوري والقانوني بخدمة كل من الافراد ورجال السلطة باعتبار ان هذا الاخر لازم ومشروط في العصر الذي نحياه وأراد بذلك إرجاع فلسفته وفكره إلى العلم السياسي بمزج معظم نظرياته وأسسه في المدينة التي تصورها من اجل غاية واحدة ألا وهي التكامل الوظيفي المتضامن ذو مقصد اخلاقي عادل.

[1] أرسطو السياسة: المصدر السابق، ص247-248

[2] يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، لجنة التأليف والترجمة، ط 1954، ص201-202.

خلاصة:

تعتبر الفلسفة السياسية من المباحث الفلسفية قديمة العهد في الفكر الفلسفي، وهي بدور تحتل مكانة مهمة في المنظومة الفكرية الإنسانية والسبب راجع إلى اهتمام فلاسفة القدامى بالحقوق الطبيعية للكائن الحي، وأول ما ظهرت هذه الملامح الفكرية حاولوا كل من سقراط على لسان تلميذه أفلاطون وأستاذ أرسطو أن يعيدوا النظر في الاتجاه السياسي بنبرة فلسفية من خلال العودة إلى الحق الأولي الطبيعي السابق للإنسان، الأمر الذي لم يهمله فلاسفة العقد الاجتماعي في دراستهم السياسية وتنظيرهم للدولة وعن السابقون كما ذكرنا لأفلاطون وأرسطو " الاتجاه اليوناني القديم" فكان فكرهم وتحليلهم من خلال كتب ومصادر المحورية (محاورات أفلاطون) كتاب السياسة لأرسطو المعنيين بدراسات نقدية بديلة لبناء دولة عادلة وسياسة صالحة للإنسان بحد ذاته والهدف هو عودة الإنسان من العقد الاجتماعي والنظريات السياسية إلى حالته الطبيعية ضمن مراعاة الحقوق الأساسية وبناء سلطة خادمة للحق الطبيعي كحق أولي ثم التنظير السياسي كحق ثاني.

الفصل الثاني

نظريات العقد الاجتماعي وطبيعة الانسان

مدخل:

أول نظريـة العقـد الاجتمـاعي علـى مـدى تطورهـا الاهميـة الكبـرى لأصـل الاتفاقـات السياسية وتهدف الى معالجة مشاكل داخلية بالأساس، وهي توضيح الصورة الاولى وكشف ولو نظريا وتخمينيا لتكوين الاصلي للدولة، او اي جسم سياسي آخر، التحق كل من هوبز وروسو بفكرة الحق الطبيعي التي يعود في تأسيسها إلى الفلاسفة القدامى الذي سبق وقد تطرقنا إليهم (أفلاطون، أرسطو) وحتى في العصور الوسطى وصولا الى التجاوزات الحديثة من خلال تأسيس الحق والحرية والملكية والمساواة والرجوع الى الوجود الاولي والحق الطبيعي "الحرية المطلقة" هذا وان يكن قد تبناه فلاسفة الحداثة من خلال دراسة واقرار بالعقد الاجتماعي اي الاتحاد الذي يكون مبدأه الاستقلال والسلام وقوامه الشراكة او المشاركة وغايته النفع العام او المصلحة العامة المشتركة بين الجميع، فكيف أدرج كل من هوبز وروسو فكرهم الفلسفي في المنظور السياسي تجاوزا للانطباعات السابقة؟ هذا ما سنحاول التطلع عليه من خلال العودة الى انطلاقهم من مشكلة الحقوق الطبيعية والانتقال نحو الحقوق المدنية.

المبحث الأول: توماس هوبز

النظام الاجتماعي عند هوبز:

قد عالج توماس* فكرة العقد الاجتماعي في كتابه (التنين) واعتبر ان الانسان بطبعه يميل الى السيطرة والسلطة والتحكم الكامن في القوة والقدرة، اذ الح على غرار ذلك أن الانسان له الحق في الحياة (فطرية سابقة عن الزمان والمكان) وهذا التحول من الحياة الطبيعية الى المدنية قد اولى صراع ومشاكل شتى ليصبح الانسان كحيوان سياسي في ممارسة مهامه بإرجاع كل رأي لمشيئته الخاصة سواءا ظلما أو عدلا في ذلك يقول"... إنه القاضي فيما هو ضروري لتحقيق السلم، وهو قاضي العقائد. انه المشرع الوحيد، والقاضي الأعلى للمنازعات، في فترات وحالات الحرب والسلم"[1] لكن هذا الاصدار مناصر للنظام الملكي رغم السلبيات، ففي نظره الحكم الفردي هو الاصح والثابت فالإجماع في السياسة يؤدي الى الفوضى والتحايل.

---

*توماس هوبز Thomas Hobbes فيلسوف انجليزي(1679 – 1588) كان مناصر للملكية المطلقة، يعتبر من اهم الفلاسفة العقلانيين، وقد اهتم بالسياسة والتاريخ والأخلاق والرياضيات والهندسة، من بين مؤلفاته (مبادئ القانون الطبيعي والسياسي) والذي قسمه الى قسمين بالإضافة على كتابه «في المواطن»، وكتاب «التنين» ... .

[1] راجع لمذكرة ماجستير ، التاسيس الفلسفي في فكرة حقوق الانسان عند روسو، من اعداد الطالب مسعود و اشراف الدكتورة فريدة غيوة حيرش السنة 2008، 2009 ص 16

Thomas hobbes léviathan , tard, originale de philippe Folliot, dieppe, normandie, 2002,dec produit en version numérique par philippe folliot, chapitre XX p66 .

ان هذه القضية كانت في منظور هوبز من اعقد المشكلات ففي تحليله أرصد بدقة للعلاج والتنسيق لأنه اعتقد ان الحكم لا يزال هشا وبه ثغرات لكن في الوقت نفسه قد ايده الحكم الملكي، أيضا اعتبر ان الحق الطبيعي يتميز به الكائن الحي العاقل لكن اعتبر أيضا ان الانسان بمفرده غير قادر على ان يحكم نفسه في الحالة الطبيعية بل يستوجب وضرورة وجود رئيس للدولة لكن يكون ذو حكمة فردية على التسيير العادل بمراعاة الفطرة الطبيعية الانسانية والتصادم والتشارك والتفاهم للوصول وتحقيق الحياة الكريمة اذ يقول: «انها وحدة فعلية في شخص واحد وفي نفس الشخص، تتحقق عبر اتفاق كل واحد مع آخر بالصورة التي يكون الواحد فخاطب الآخر قائلا: إني افوض هذا الشخص، او هذه الجمعية، بشرط تخليك ايضا عن حقك بنفس الصورة، وتفويضك له للقيام بجميع الافعال»[1] مما يجعل فكره في اتجاه الحكم المطلق لكن ضمن مراعاة الشروط التي تخدم الحق الطبيعي للإنسان.

السلطة السياسية عند هوبز:

اتخذ توماس في علم السياسة المنهج العقلي بإدخاله على عالمها الثقافة العملية العادلة في التحكيم، إذ يرى ان هذا يتم عن طريق عقد بين المجتمع والسيادة بالاتفاق «المجتمع المدني ليس دولة فحسب وانما هو دولة مطلقة الصلاحية بحكم تعريفها... والمجتمع المدني هو مجتمع عديم المواطنين مع انه ناشئ بفعل إرادي ولكنها ارادة لمرة واحدة»[2] وفي النهاية

[1] راجع لمذكرة ماجيستار في الفلسفة ،اعداد الطالب مسعود، مرجع سابق، ص 18

[2] مذكرة ماجيستير في الفلسفة، اعداد الطالب مسعود ،مرجع سابق، ص 19 .

ليكون السلم هو العمود الفقري لهذه الشراكة قد ادنى دراسته لعدة نواحي من الدين، والحقوق الانسانية والحرية، الملكية، الدولة، المجتمع، اذ اعتبر ان التخلي عن **الحق الطبيعي**[**] لصالح الفرد بحد ذاته من خلال العقد الاجتماعية لان الحالة الطبيعية في رأيه مليئة بالحروب والصراعات، والمشرع الوحيد القادر على التحكم في جمع الناس بالتراضي، وبهذا يكون قد فتح بابا جديدا في الاتجاه السياسي وكأنه يبرهن على تتبع الفكر القديم بالتأثر الأفلاطوني والآرسطي على تأييد الحكم الديكتاتوري بالتعليل.

في العالم السياسي لهوبز ثم التفريق بين السلطة الدينية والسلطة السياسية فهو يرفض التداخل بينهما لأنه بحسب رأيه على الانسان اتباع سلطة المدنية فقط وعدم الخلط بين المجالات الحياتية وذلك الانكار قال فيه: "ان رجال الدين يزعمون ان قوانينهم هي اوامر الرب، وانهم قد تلقوها عن طريق الوحي، فهي من ثم قد تنزلت عن طريق غامض غير واضح للمعالم، ولذلك تبقى مشكلة البشر مع تلك القوانين انه لا يمكنهم التحقق من صحة نزولها عن طريق الوحي إلا اذا تعرض المرء لتلك التجربة الروحانية، غير الطبيعة في الاتصال بالاله عن طريق الوحي"[1] وهذه النظرة تعتبر عقلية بحتة, في النظر للعلوم السياسية باعتبار ان العلم حكمة وهذه الاخيرة موجودة في العقل فما لا داعي لتدخل السلطة الدينية مدام الفكر يستطيع الفصل بين الصواب والخطأ ويستطيع التأمل في القضا، كانت تلك

[**] الحق الطبيعي: هو مجموعة الحقوق اللازمة عن الطبيعة الانسانية من حيث هو انسان، راجع لـ: المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت_لبنان، 1982، ص484.

[1] محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر افاق المعرفة المتجددة، دمشق، 2010، ص160-161.

لمسات هوبز في التشريع السياسي بالتبسيط المباشر بمراعاة لكلى من المجتمع ورجال الدولة، يقول هوبز في هذا الصدد: "من علامات السيادة المطلقة لشخص او لجماعة من البشر الا توجد شخصية اخرى يمكنها معاقبتها او حلها لان الشخص الذي لا نملك حقا في عقابه لا نملك حقا في مقاومته، والذي لا نستطيع مقاومته نملك قوة رادعة عن الآخرين"[1]

هذه الحرية المطلقة التي منحها هوبز للحاكم في فلسفته تملينا على البحث عن حرية الشعب بالضرورة وماهية حدودها "الرجل الحر، هو الذي لا يعيقه شيئ عن القيام بما يشاء القيام به، وذلك بالنسبة الى الامور التي يستطيع ان يقوم بها وفق لقدرته وذكائه... فعندما نتكلم بحرية، ليس المقصود حرية الصوت، او اللفظ بل حرية الشخص الذي لم يرغمه اي قانون على التعبير بأسلوب مخلتف عن الذي اعتمده "[2] ان نظريته في العقد الاجتماعي هي المبررة اذا امعنا النظر فيها فالهدف الوحيدة منها هو تحقيق الامن والسلام والرضى لكلا الطرفين والحرية الواقعية للجميع وبالنسبة للحقوق الطبيعية فلا يستطيع احد ان يسلبك اياها حتى الحاكم الفردي ذو السلطة لأنها فطرية طبيعية مستمدة من الطبيعة مستقلة على كل شيء مادي.

يرى هوبز ان الحاكم بدوره لا يطبق عليه للقانون لأنه هو من صنعها واذا ازعجته لا يستطيع تطبيقها على شخصياته وتحرر نفسه منها ويلغيها كما يريد ويضيف ما يريد.

[1] مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوه الكلاسيكي الى البيواتيقا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص134-135.

[2] توماس هوبز، اللفياثان(الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)، ت: ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الامارات،2011، ص216-217.

نستنتج من خلال هذ التحليل مما سبق للسياسة لفكرة العقد الاجتماعي عن توماس هوبز انها كانت من اهم الأعمال الفلسفية بحيث قد لاحظنا التأثر والتجاوز والتجديد وحتى الامتدادات ما بعد هوبز فقد أثر وارتاح، قدم نظرية مختلفة ومشابهة ألا وهي السيادة المطلقة قد طرحت سابقا لكن تولاها بطريقة مختلفة تخدم الفرد بالأخص مراعيا الاتجاه الديمقراطي الليبرالي" الحرية والمساواة" مقترحا شكلا جديدا للعدالة والممارسة العقلية في الحكم السياسي.

المبحث الثاني: جان جاك روسوا

من الحالة الطبيعية الى الحالة الاجتماعية عند روسو:

ان **جاك روسو*** يعتبر من اهم المفكرين الفلسفة الحديثة بمرجعية الفلسفة السياسية فقد تابع على نظير هوبز وأمثاله قضية الحق الطبيعي للإنسان والاوضاع الانتقالية من المجتمع الطبيعي الى المجتمع المدني وكيفية التأقلم والمتابعة، كان واحد من الذين عايشوا تلك الاوضاع المتدهورة، معتبرا على عكس هوبز ان الانسان ليس حيوانا اجتماعيا بالفطرة كما اقر هوبز على ان الانسان "ذئب الانسان" بل وانه خير بالفطرة، بحيث افترض لنا ان الانسان كان متوحدا في الغابة لا يعرف شيئا لا فضيلة ولا رذيلة وليس له علاقة بالجانب الاخلاقي وكان يعيش لمبتغاه ولإرضاء حاجاته الطبيعية وان بالنسبة اليه الاسرة اقدم الاشكال لان الابناء في احتياج الاباء لكن سرعان ما تنفصل هذه الشراكة عندما تنتهي المصلحة واذا حدث العكس فيكون ذلك البقاء ليس طبيعيا بل ارايديا فالأسرة لا تكون اسرة الا بالتعاقد واذا اتجهنا الى العالم السياسي قد نصل الى ان الفرد كعضو لا يتجزأ عن الكل بقوله: "اريد ان ابحث فيما اذ يمكن ان تكون في النظام المدني قاعدة ما للإرادة شرعية وأكيدة ، ذلك يتناول البشر كما هو والقوانين كما يمكنها ان تكون ولسوف احاول على الدوام في هذا البحث ان اقرن ما يسمع به الحق بما تفرضه المصلحة لئلا تفترق قط العدالة عن

المنفعة"[1] وفي هذا الصدد ثم الانتقال الانساني من طبيعته بالفطرة الى التصادم الاجتماعي والسياسي التي فيه ثم الجدل نحو الحق والواجب مما ادى بالعديد من المفكرين تناول هذه القضية بمراعاة الحرية كحق اولي وخدمة الافراد وراجع للسلطة باعتبارها الحكم الاولى والمطلق بمراعاة المساواة أيضا بين الاشخاص وافراد المجتمع في قوله: "ولا يقضي على المساواة الطبيعية بل انه على العكس يقيم مساواة معنوية وشرعية كما استطاعت الطبيعة ان توجده من تفاوت طبيعي بين الناس فيصبحون كلهم متساويين بالعهد الذي عقد فيما بينهم وبحكم القانون ولو ان بينهم تفاوت في القوة او في النداء وتفوق المواهب"[2] هذا يعني ان المساواة والعدالة لا تتحقق في نظر روسو الا اذا ارجعنا بالضرورة الى دراسة التفاوت الحاصل بين الناس فلكل واحد خاصيته باختلافه عن الآخر ويرجى التقسيم على ذلك النحو

فكرة العقد الاجتماعي عند روسو:

ان الشكل الذي اتخذه روسو في تحليل نظرياته السياسية لا يلتمس بعدا عن طريق المفكر هوبز فلقد كان روسو من اكثر الفلاسفة تأثيرا بمنهج هوبز بالتتبع والتطلع الا بعض الاضافات التعديلية ولعله مثل غيره رافضا لهفوات من مؤلفاته لأنه قد ظهر في دعم

---

* جان جاك روسو.Jean jacques rousseau فيلسوف فرنسي ولد28 جوان1712 من اهم مؤلفاته: مقالة في الفنون والعلوم1947، خطاب أصول التفاوت1753، مقال في الاقتصاد السياسي1758، العقد الاجتماعي، ايميل1762 الاعترافات1765-1770، توفي بسكتة دماغية عام 1778.

[1] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم ن بيروت، ص33.

[2] المصدر نفسه، ن ص.

الانسان على أنه الخير بطبعه على عكس هوبز الذي فسر الشخص بطبعه على انه شرير لكنه اكد على فكرة ان الانسان يجب ان يتخلى عن حقوقه لصالح الجماعة اي السلطة هنا في نظره تمكن التعاقد بين المجتمع المدني والطبيعي الانساني، يقول روسو:" إن إرادتي التي تبغي الصالح العام ومصالح الدولة أفضل بكثير واكثر واقعية من ارادتي التي تنشد مصالحي الشخصية"[1] هنا في رأيه يكون فردي قد توصل للحكم بالطبيعة فيتحول الى حاكم ومحكوم بالتوالي لانه عندما يتخلى عن حقوقه لصالح الحاكم الذي سوف يخدمه بصفته ادرى به اكثر، سوف تعود له حقوقه بالضرورة وهذه العملية الصحيحة لتفوق الاجتماعي والشراكة الحقيقية والتي بالعقل والممارسة الفعلية نحقق المنفعة والخير والفضيلة والسعادة التي تقوم عليها دولة المدينة وهي الارادة العامة، هنا نكون قد لمسنا الارادة الكلية من خلال دراسة الارادة الفردية بالتفصيل .

قد ارجع روسو فلسفته لعدة مجالات واهتم بعدة مصادر بهدف التقدير والاجماع في صيغة العقد الاجتماعي لأنه قد تأرجح على عهد مليء بالمآسي وللتغيير واعادة التأهيل يجب دراسة جوانب ظاهرة ومخفية كليا منها وجزئية اذ اعتمد على العقد الذي يكمن في المجتمع بالطريقة الصحيحة هو اساس العملي السياسي والسلمي وان من اولياته الحرية والعدالة والمساواة والمصلحة العامة.

[1] فضل الله محمد اسماعيل، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص85.

جل تلك الاعمال كانت بالدراسة التفاوت والتجزئة الاجتماعية ومراعاة الحرية والحق الطبيعي والخدمات الاجتماعية والسياسية من خلال محاولته ادماج مجال التربية في المهن السياسية لان في نظره ان الانسان رغم انه كائن خير بطبعه الا انه في الحالة الطبيعية لم يكن يعلم ولا يفقه بالشيء الاخلاقي مما يجعله ينفر من كل اجماع وعقد وشراكة، يقول روسو: " يبدو لأول وهلة ان الناس وهم في حالة الطبيعية لم يكونوا صلاحا ولا صالحين، ولا كان لديهم لا فضائل ولا رذائل، الا اذا استعملنا هاتين الكلمتين بمعنى طبيعي، وفي هذه الحالة يجب ان يدعي الأكثر فضيلة من كان اقلهم مقاوما، لاندفاعات الطبيعة "[1] وإن الاسرة هي التي تنتج المجتمع ومن المجتمع الى الاجماع المدني فهذا تشكل باقي الامور من مؤسسات والى عادات والى علوم يقول روسو: "مجتمع الأسرة هو اقدم المجتمعات، وهو المجتمع الطبيعي الوحيد، وذلك الى ان الاولاد لا يبقون مرتبطين في الاب، الا للزمن الذي تحتاجون فيه اليه لحفظ انفسهم"[2] إن في رأيه كل مؤسسة تقوم على المصلحة وتنتهي عندما تنتهي المنفعة اذن اذا كانت السلطة والسيادة والحكم يخدم الكائن الطبيعي فيجب مراعاة ذلك وقيام الدولة لخدمة الانسان الطبيعي فالتخلي عن حقوقه اولا سوف ترجع له ثانيا بالتبادل الاضطراري، يقول روسو: " افترض من انتهاء الناس الى النقطة التي تغلبت عندها العوائق

[1] جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ت: بولس غانم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 70-71.

[2] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ت: عادل زعتر، ط2،مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1995، ص30.

الضارة، بسلامتهم في الحالة الطبيعية وذلك عن مقاومة فيها، على القوى التي يمكن كل فرد ان يستعملها للبقاء في هذه الحال، وهنالك لم تقدر هذه الحال الابتدائية على الدوام وكان الهلاك نصيب الجنس البشري، اذا لم يغير طراز حياته"[1] اذن الانسان لا يمكنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي لوحده وبالتالي يستلزمه منظمة سياسية تحكمه ولخدمته بالتقاسم الاشتراكي.

يعتبر روسو أن الاتحاد أهم شيء في القدرة على العيش بسلام داع ولا يتحقق ذلك لا إذا كان جميع كتلة واحدة يقول راسو:" ولكن الرابطة الاجتماعية إذا ما أخذت ترتخي والدولة إذا ما أخذت تهن، والمصالح الخاصة إذا ما أخذت تحس والمجتمعات صغيرة إذا ما أخذت تؤثر في الكبيرة، فسدت المصلحة العامة... أي عاد الإجماع لا يسيطر على الأصوات وعادت، الإرادة العامة لا تكون ارادة الجميع "[2] اذن الرابطة والتعاقد الاجتماعي يبدأ بالاتحاد بين الدولة أولا وصولا إلى أفراد المجتمع ثانيا.

إذ تعتبر السيادة هنا راجعة للشعب بالضرورة ، يقول روسو:" من هنا يأتي بأن السيادة اذ هي ليست سوى ممارسة الارادة العامة، فإنه يمتنع أبدا التنازل عنها وبأن صاحب السعادة ، وهو ليس إلا موجودا جماعيا، لا يمثله أحد عدا ان يمثل نفسه هو بالذات إن السلطات

[1] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، مصدر سابق، ص43.

[2] نفس المصدر، ص 166.

يتسير نقله إلى الغير، وأما الإرادة فكلا "[1] إذن إن تلك السلطة للحاكم مردودة للإيرادة العامة التي هي صاحبة السلطة في لبها.

ركز روسو على الطابع المطلق في السيادة مثله من فلاسفة العقد الاجتماعي لأن في رأيه ذلك التأسيس هو الذي يوصل إلى تحقيق الميزانية في المجتمع المدني رجوعا إلى المجتمع الطبيعي للإنسان بحيث يقول في هذا الصدد:" السلطة السيدة المطلقة المقدسة، المبرمة كما هي، لا تجاوز ولا يمكن أن تجاوز، حدود العهود العامة، وأن كل إنسان يستطيع أن يتصرف تاما فيها ترك له من أمواله وحريته بهذه العهود فلا يحق للسيد مطلقا أن يحمل احد الرعايا اكثر مما يحمل الآخر وذلك لأن الامر يصير خاصا هنالك فيعود سلطانه غير ذي اختصاص"[2] معنى ذلك أن الحكم الديكتاتوري مهما بلغ من سيادتهم ومطلقيته يجب أن يراعي المطلب الاول للشعب ويحافظ على حدوده مع مراعاة حدود الآخرين،(تنتهي حريتي عندما تبدأ حرية الآخر).

أشكال الحكم:

قد أرصد روسو لنا أشكال الحكم التي كانت قائمة أنذاك باختياره الحكم الأمثل والأفضل والذي رأى فيه التعديل الممكن وتتمثل تلك الأنظمة في ثلاث أنواع صاغها لنا أولا الديمقراطية ثانيا الارستقراطية ثالثا الملكية:

[1] جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ترجمة: عبد العزيز لبيب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص105.

[2] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، مصدر سابق، ص66.

أ- بالنسبة للحكم الأول يرى فيه أنه لا وجود للديمقراطية في جوهرها لأنها تملي الحرية المطلقة للشعب ونفي السلطة، يقول روسو: " أما إذا أخذنا لفظ الديمقراطية في معناه الدقيق، بأن الديمقراطية الحقانية لم توجد قط ولن توجد أبدا، فإنه لما يضاد النظام الطبيعي او يحكمه العدد الأكبر وأن يكون العدد الاصغر محكوما، وليس من الجائز أن نتخيل الشعب لا ينفك مجتمعا لكي ينقطع للشؤون العامة هو يبين لنا بسهولة أنه لا يمكن للشعب يقيم لجان تتولى تلك الشؤون مكانه من دون أن يتغير شكل تعريف الإرادة"[1] وهذا المزج الذي طرق اليه بين السلطة التشريعية والتنفيذية على مستوى الديمقراطية خالي من أي عمل سياسي عادل في نظر روسو.

ب- النظام الارستقراطي والذي يكون الحكم فيه الحكم للأقلية الذي يرتكز على الجانب الوراثي الذي قال فيه أنه الحكم الاسوأ حيث قال: "تأتي الأرستقراطية، اذا على ثلاث ضروب: طبيعية ، انتخابية ووراثية فأما الأول يصلح إلا للشعوب على الفطرة، وأما الثاني فهو أسوأ ضرب من ضروب الحكم واما الثالث فهو افضلها، انها الارستقراطية في معناها الحقيقي"[2] إذا هذا التفصيل فيها يلوح لأن نرى أنها غير مانحة لمطالب الحكومة الشعبية وبالتالي عدم وصولها هي بحد ذاتها إلى الفضيلة.

ت- الملكية: وهي ثالث نظام تطرق إليه رس وعدل فيه باعتبار أحسن على آه اتخاذ أن التوازن بين السلطة الشعبية والحاكم هو أساس نجاح الدولة، يقول روسو: "ونعلم

[1] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي، مصدر سابق، ص158.

[2] المصدر نفسه، ص161.

من العلائق العامة أن الملكية لا تلائم غير الدول الكبيرة، ونجد هذا عندما ندرسها في حد ذاتها، وكلما كانت الارادة العامة كثيرة نقصت علاقة الأمير برعاياه، واقتربت من المساواة وذلك بحيث تكون هذه العلاقة وحدة او مساواة في الديمقراطية، ويزيد هذا الفرق كما تقبضت الحكومة، وهو يبلغ حده الاقصى عندما تصبح قبضة واحدة، وهنالك توجد بون واسع بين الامير والشعب وتفقد الدولة ارتباطها"[1] هذا وان الحكم الديكتاتوري أحسن وأفضل حاكم لكن الرفض فيه راجع لعدم معرفة التسيير الصحيح لكن الاعادة في التفصيل فيه تملي علينا تغيير جذري في الاوساط السياسية والعدل هو اساس أي حكم لنجاح وقيام دولي مثلى.

[1] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، مصدر سابق، ص122.

استنتاج:

لقد حملت الحقب التاريخية المتواصلة شتى أشكال الأفكار والأنظمة السياسية والاجتماعية وأضحت أنظمتها وأنساق قيمتها مجالا للدراسة والبحث والتحليل، ثم التركز فيها على حقوق الإنسان في مختلف المجالات الحقوقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية....الخ، والدراسات التي وضعت في علم السياسة والفلسفة السياسية في مختلف العصور كانت تتناول المطلق الإلهي والممكن الإنساني خلال هذه الفترات الزمنية وما يمكن أن يكون عليه التشريع العام الذي يضمن تشبعات هذا الوجود ولما كانت الحقوق محمولة على الإنسان، الفرد الطبيعي والمواطن، فإن حقوق الأفراد هي واجبات السلطة، اجتماعية كانت أم سياسة والسلطة بوصفها شخصا معنويا وشكلا من أشكال موضوعية الإرادة، ليس لها حقوق، بل لها وظائف هي تحقيق المصلحة العامة، وعليها واجبات هي حقوق الأفراد وحقوق المواطنين. هذا ما حاول إدراجه كل من هو بز وروسو على اختلاف متجاوز نوعا ما لكن ذو أبعاد متساوية من خلال الرجوع إلى الحق الطبيعي للإنسان وتأسيس فلسفة سياسية على لسان هويز وروسو في تبني العقد الاجتماعي بغية تحقيق حالة الأمن والإستقرار.

الفصل الثالث

جون لوك من الحق الطبيعي

الى الحق السياسي

المبحث الأول: جون لوك وميلاد فلسفته:

جون لوك وتكوينه السياسي:

جون لوك الفيلسوف الإنجليزي (29 أغسطس 1632–28 نوفمبر 1704) واحد من أهم فلاسفة "العقد الاجتماعي والعقد الطبيعي تحت فكرة التسامح" ومن أهم مؤسسي الحداثة الفلسفية والسياسية في إنجلترا. كان والده محامي بعقلية التحرر أثرت في تكوين لوك لكن ترعرع في أسرة متدينة وجو أخلاقي خالص ومما يذكر عن حياته أن تربيته المحافظة التي تلقاها من أسرته المتدينة التقية أكسبته صفة الحزم ويقظة الضمير واعتدال الشخصية كما علمته الحذر والاعتماد على النفس وتعد دعوته لاحترام مبادئ الحرية واهتمام بقضايا سياسية والتربية من بين آثار إيجابية لتلك التنشئة التي أشاد بها فيما بعد في مؤلفاته[1] وفي مرجعية تكوينه ونشأته خلفيات نذكر منها حياته والجوانب المؤثرة، الدراسية والفلسفية الاجتماعية والسياسية الثقافية... كلها ساهمت في بناء الفلكلوي

تولى جون لوك اتجاه التمدرسي من خلال دراسة الطب واللغات ولم يهتم بالفلسفة الا عندما قرأ لديكورات وتأثر به، وقد تم تعيينه في العديد من المناصب واستفاد الكثير من الوظائف لكن ما اثار اهتمامه هو مجال السياسة على العموم، واجه العديد من المشاكل والعوائق ادت به الى الفرار والسفر الى مدن اخرى منها هولندا وفرنسا.

[1] رواية عبد المنعم عباس، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. 1966،ص18–19

ان النظام السائد آنذاك هو من صنع جون لوك كمفكر وفيلسوف صنف الى ذلك تدخل العديد من الفلاسفة ازاء ذلك العصر محاولين التغيير عبر فكرهم وتأويلهم التأسيسي. وان لم يكن الحكم والنظام أنداك قد يتماشى مع المجتمع فحاول لوك بدوره التحرر من القيود الديكتاتورية بحكم الحق الالهي لكن بذكاء متسع دخل هذا العالم بتقاليده وفكره ومرجعيته سواء الدينية او الثقافية الفلسفية الاجتماعية او حتى السياسية بتأثر الى الاندماج واخذ خبرة اكثر من خلال وضع الصدقات والدراسات الأنثروبولوجيا للوصول الى التمكن والهدف، قد اولى من خلال هذا الاهتمام في مؤلفاته ومصادره مع التزامن بمثل بعض الفلاسفة إلا هفوات من التغيير في رصد فلسفة سياسية بحتة، قد وجد جون لوك نفسه منحصرا أمام ضغوطات وصراعات وتضاربات عدة (الدينية، الفلسفية، السياسية) مما جعله يهتم بفكرة الحق الانساني ومراجعة الحق السياسي والانتقالية المتضررة للانسان بالطبيعة، أصبح من أعظم الشخصيات المدافعة عن الحقوق الانسانية سواء في طبيعتها او في تأسيسها السياسي "المجتمع المدني" بكفالة الحرية، حق في الملكية، السلم والسلام والحب والتسامح والاستقرار، "ولقد اشتغل بالسياسة كما اشتغل بها فرنسيس بيكون، ولكنه كان عكس بيكون سياسيا شريفا، وقد اعانه لورد آشلي في المكتب الاداري لكارولينا، إحدى مستعمرات التاج، وشارك في اعداد دستور المستعمرة، فأبرز فيه مبادئ التسامح السياسي والاجتماعي والديني"[1] وكان كل تفوق مبهر يتلف صاحبه حتى وان كان التعيين في صالحهم وهذا ما

[1] عثمان نوية، المفكرون من سقراط الى ساتر، مكتبة الأنجلوا المصرية القاهة، 1970 ص186.

ادى بلوك الى هجران البلد متجها الى هولندا ولاحظ الحرية اكتساحا من اجزاء اوروبا ورغم تعدد المذاهب والمعتقدات واقر ان سياستهم تسودها نوعية التسامح والاستقرار وهكذا مارس لوك ثورته من مقصد تغييري.

افنى اهتماماته في مجال المعرفة، علم النفس، الاخلاق، التربية، الفلسفة، السياسة والتي اهتم بها أشد الاهتمام لأنه عايشها من خلال الضغوطات الحكومية، وقد تمت دراسته لهذه المجالات المختلفة بلمسة تربوية نضج بها وتربى عليها منذ الولادة والتنشأة الاجتماعية وبما فيها الاسرية وحتى الاتجاه الديني، والتدخلات السيادية.

أهم مؤلفاته:

1. مقال في الفهم البشري (الانساني)
2. رسالة في التسامح
3. رسالتين عن الحكومة
4. بعض الافكار عن التربية
5. معقولية المسيحية
6. كيف يعمل العقل
7. بحث في المعجزات.

ان ما يشترك في هذه المؤلفات هو تعليمه على تحرير العقل وعدم التمسك بالتقاليد والمعتقدات المعروفة، والتعصب الفكري "الدوغمائية" والآخذ بالمعارف التجريبية الحسية باعتبارها هي التي تنشدنا الى الحقائق.

الفلسفة اللوكية:

قد اهتم لوك بفكرة اصل المعرفة والى اي مصدر ينحاز إليها فكان ناقد للاتجاه العقلاني ومدعما للاتجاه التجريبي والحسي فكان معارض للأفكار الخطرية التي اثبتها ديكارت وراح يعاكسه بحجة انه لا وجود لأفكار سابقة الذهن فكل مع فئة يستنتجها العقل من خلال التجارب، باعتبار "هذه الافكار هي الاجزاء التي صنعت منها القضايا"[1] ضرب لنا مثال حول ذلك عن الطفل باعتباره اقوى دليل عدم وجود الافكار الفطرية فهو لا يعي شيئا ولا يعرف شيئا فاذا به يتعلم من خلال التجارب الحسية، حيث يرى لوك ان العقل صفحة بيضاء والمعالم حسية تكتب فيها ما تشاء.

أ- تصنيف الافكار:

-اذن بما أن لا وجود للأفكار الفطرية في مؤسسة لوك فقد صنف لنا الافكار ومصدر المعارف وانواعها وتشييد بحدودها، فسر لنا لوك كيفية اكتساب الافكار في كتباته. مقال في فهم العقل الانساني . نستنتج من مؤلفاته تقسيمه الافكار من حيث تركيبها الى الافكار البسيطة والافكار المركبة .

[1] ريتشارد شاخت: رواد الفلسفة الحديثة. احمد حمدي محمود. الهيئة المصرية العامة للكتاب د، م، ب، ط، س، ص121.

. اعتمد لوك على اربع أفكار بسيطة:

- أفكار تصل الى العقل بواسطة حاسة واحدة: كأفكار اللون والصوت
- افكار تصل الى العقل بواسطة اكثر من حاسة: كأفكار المكان والشكل
- افكار تصل الى العقل بواسطة التأمل الذاتي (الاستبطان)
- افكار تتكون بواسطة الاحساس والتأمل الذاتي معا مثل اللذة او الالم[1]

. والافكار المركبة يمكن ان نلخصها في ثلاث انواع:

- الضروب: وتدل على صفات لا تقود بذاتها بل توجد بغيرها الجمال في الزهرة
- الجواهر: وهي افكار تدل على موجودات توجد بذاتها مثل الانسان
- العلاقات: وهي افكار تعبر عن روابط معينة مثل الابوة والنبوة[2]

ب- انواع المعرفة:

تنتمي أشكال المعرفة عند لوك الى أربعة أجزاء:

1 - المعرفة الحدسية

2 - المعرفة البرهانية

3 - المعرفة الحسية

[1] عبد المنعم عباس: الحسب والتجربة في فسلفة جون لوك، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ن ب 2012 ص 73-74.

[2] ابراهيم مصطفى ابراهيم: الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم، دار الوفاء دنيا. الطباعة والنشر الاسكندرية ب ط2001 ص 265.

4 - معرفة الاعتقاد الناشئ من الايمان[1]

يقول جون لوك: "لكي تحصل على معرفة صادقة يجب ان نسوق الفكرة إلى الطبيعة الثابتة الاشياء وعلاقتها الدائمة، لا ان نأتي بالأشياء الى فكرنا"[2] هذا مطلب مباشر من لوك على التحرر من التقاليد والمعتقدات الموروثة والافكار الخاطئة واستبعاد الافكار الفطرية العقلية وتأسيس فلسفة تجريبية.

يحدد لوك المعرفة الانسانية من خلال دراسته للمعارف وكيفية تلقيها الى العقلنة بحيث يرى انه من الاستحالة أن نعرف الشيء من عدمه فكل معرفة لها فكرة سابقة لها عن التجربة ويرى ان العقل غير قادر على معرفة الحقيقة المطلقة.

ومن خصال نظرية المعرفة عند لوك أسس فلسفة عن ظروف الفلسفة التجريبية واستبعاد الفلسفة العقلية، "وكانت دعوته هذه قائمة على أساس التسامح والتي اعلنها في رسالته المختلفة ونادى بضرورة الاضطهاد الكنيسة اي انسان بسبب عقيدته، لان الحرية مكفولة للجميع، فضلا عن ضرورة تجنب التحيز لجماعة دينية دون اخرى، لأنه من الضروري ان تعمل الدولة والكنيسة من اجل سعادة المواطنين"[3] اذن مقصد الحرية والمساواة والحق في الملكية من سماة العدل الدستوري وبما اننا من نفس الجنس البشري فنتساوى في الحقوق الطبيعية وكذا المدنية.

---

[1] ابراهيم مصطفى ابراهيم، مرجع سابق ص 278.

[2] علي عبد المعطى محمد: تيارات فلسفية حديثة، دار المعارف، الاسكندرية، ب ط1984 ص92-95.

[3] ابراهيم مصطفى ابراهيم: الفلسفة الحديثة من ديكرت إلى هيوم، مرجع سابق ص286.

فلسفة الأخلاق عن جون لوك

قد تولى الجانب الاخلاقي من خلال نظريته بحيث انكر ايضا وجود اخلاق فطرية للإنسان او موروثة تماشيا مع الطرح التجريبي الحسي، "إلا انه اعتقد ان لدى الانسان قدرات وملاكات خاصة تجعله قادرا على اكتساب المعجزة الخلقية التي تمكنه من تحقيق حياة اخلاقية خيرة ينعم فيها بسعادة"[1] وهذا تقرير واضح من جون لوك على انه السعادة مقصد مكتسب وهدف يسعى اليه الانسان من خلال تشيده بالأماكن الحسية.

ومن هنا عالج لوك ايضا الفلسفة التربوية التي يستقام بها العبد نحو الفضيلة والسعادة والاستقرار، قدم دليل آخر على عدم وجود مبادئ أخلاقية فطرية من خلال إرجاع الحكم الى العنف الحروب والشرور الحاصلة في المجتمع وسلب الحق والسيطرة والعبودية، والسيادة العليا المطلقة، والتقيد التعسفي...الخ.

ولو كانت الاخلاق الفطرية صحيحة الكمون البشري لما رأينا بعضنا نطبق بعض.

ـ يذهب لوك الى ان المفاهيم العقلية المجردة لم تكن لتوجد في الذهن لولا احتكاكه بالتجربة، و نلاحظ ان لوك بتصريفه للحدس مثل ديكارت لكن على اختلاف فالحدس لديه لا يتعرض مع الفلسفة التجريبية، يقول لوك: " يمكننا ان نكون على يقين من وجود شيء مستقل عنا يتطابق مع افكارنا ومن البديهي أن العقل لا يعرف الاشياء الحسية مباشرة وانما يعرفها بواسطة افكاره عنها وثم تكون معرفتنا حقيقة بقدر تطبق افكار العقل مع الاشياء

[1] ابراهيم مصطفى: الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم. مرجع سابق ص 286.

الموجودة خارجه"[1] هذا يعني أن العملية المعرفية تكمن في الادراك الحسي بواسطة الحواس والتجارب بالتوالي وهذه المعارف أقل يقينا من المعرفة الحسية والبرهانية لكنها أكثر يقينا من المعرفة الضنية.

-يجري لوك تصنيف الأخلاق على أساس لاهوتي ويتحرى في ذلك على ان يحقق الجانب الاخلاقي يكون تماشيا ضمن سلطة الله اي الرجوع الى السلطة الدينية في خدمة الحقوق الطبيعية للإنسان.

[1] ريتشارد شاخث، رواد الفلسفة الحديثة. ترجمة احمد حمدي محمود، مكتبة الأسرة، مصر، دون طبعه، 1997، ص158.

المبحث الثاني: الفلسفة السياسية من خلال تحليل رسالة في التسامح:

-صنف لوك الحالات الانسانية الى قسمين حالة طبيعية وأخرى مدنية، تبنى من خلالها نظريته الفلسفية ضمن النهج السياسي والتي صدرت عن طريق تنشأته الاجتماعية والدينية والثقافية والسيادية التي ساهمت في تكوينه الفكر الفلسفي السياسي ضمن مؤلفاته.

قد اقترح لوك فكرة التسامح فيكتبه والتي استنتجها من خلال تدينه وأخلاقه التي نبعت من مهده المستقيم نحو محاولة التغيير وتجديد والذي ألقى أن التسامح هو الممر الأساسي لقيام السلطات.

يعد لوك واحد من فلاسفة العقد الاجتماعي الذي اهتم بقضية حقوق الانسان والتي ارتبطت ارتباطا شديدا بالفلسفة السياسية واجمع على أن الحالة الطبيعية سابقة الحالات السياسية والمدنية يقول جون لوك :"ولكي ندرك طبيعة السلطة السياسية إذا كان صحيحا ونستبطنها من مصدرها أصلي ينبغي لنا أن نفحص عن الوضع الطبيعي الذي نجد البشرة: وهو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتعرف بأملاكهم وبذواتهم كما يرتأون سنة الطبيعة وحدها"[1] وهذا دليلا على مغايرة من لوك لهوبز الذي يعتبر أن الحالة الطبيعية ما هي إلى صراع وفوضى والحروب واللااستقرار.

إذن يمكننا القول أن الحياة الطبيعية عند لوك هي حياة فطرية تضمن الحريات والملكيات وأساسها القانون الطبيعي القائم على احترام الحقوق الطبيعية لكل فرد والتي يمكن

[1] جون لوك، في الحكم المدني، ت. ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، ص 139.

تجزئتها كالتالي: الحق في الحرية، في الحياة، في الملكية، في المساواة واذا تحققت تحقق اساس المجتمع ذو الفضيلة الاخلاقية التي بناها نحو التسامح في العقد الاجتماعي.

من هنا حلل جون لوك الحياة الطبيعية قبل الانتقال إلى المجتمع المدني ضمن السيرورة القديمة:

أ-الحق في الحياة:

تعتبر الحياة كحق اسمى عند لوك باعتبار ان السلطة الدينية لديه تحث على ذلك فقد استنبط ذلك منها، لهذا تعد الحياة من بين الحقوق المقدسة، لكن تكمن هذه نحو مسؤولية ذاتية قبل الحقوق الطبيعية وبما ان الانسان في رأي لوك كان محب للخير كمطلب تفائلي فهو بذلك يحمي حياة الاخر ولا يؤذيه يقول جون لوك: "ومع ان هذا الطور الطبيعي طور من الحرية، فهو ليس طورا من الاباحية، فالإنسان في هذا الطور يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته الا انه لا يتمتع بحرية الفضاء على حياته، بل على حياة المخلوقات التي يملكها "[1] وهذا يعني ان هذه الحرية ملتزمة بعدم التعدي على حرية الآخرين.

-يتكلم لوك عن الحق في قوله: "فينبغي ان لا يوقع أحد منهم ضررا بحياة صاحبه او صحته... فقد استحال أن يكون واحدا مسخر الآخر تسخيرا يخوله أن يقضي عليه كما لو كان قد خلقه من أجل أغراضه ومآربه"[2] ومن هنا نتساءل في الحياة الطبيعة ماذا لو اعتدى على احد الافراد فكيف يكون العيش دون سلطة حاكمة؟ قد تصرف لوك في هذه القضية

[1] جون لوك، في الحكم المدني، مصدر سابق، ص140.

[2] المصدر نفسه. ص140-141.

بحيث نجده قائلا: "فلا يسلب حياة امرئ آخر او يلحق بها الاذى او يسيئ الى ما من شأنه ان يؤدي الى حفظها او الى حريته او صحته او جسده او املاكه، الا في معرض الاقتصاص من مجرم"[1] اذن كيف ولما؟ يجيب لوك هنا: "لكي يرتدع كل امرء عن التعدي على حقوق الآخرين او ايقاع الضرر بهم ويحترم السنة الطبيعية هذه إبان ذلك الطور لكل امرئ بمفرده، فكان له الحق بمعاقبة الخارجين عن تلك السنة الى حد يحول دون خرقها"[2] لكن ما بينه في اصداره هذا على ان العقاب غير شديد فلا يمكن المبالغة في العقاب ضمن سلطة خاصة وحسب الرغبات والاهواء بل ينطلق من العدل الاصلاحي.

ب- الحق في المساواة:

قدم لوك الحق الثاني هذا كانه عميد السلطة لان به تتحقق العدالة والسلام في قوله: " إن هذه المساواة بين البشر من الامور البديهية التي لا يتطرق اليها شك ولذلك يجعلها الاساس الذي تقوم عليه فريضة التحاب بين البشر، وهي فريضة تبنى عليها واجبات الواحد منهم نحو الآخر ويستنبط منها قواعد العدالة والمحبة الكبرى"[3] وهذا يعني ان المساواة من اهم الحقوق بحيث كان يتميز بها الكائن البدائي ولتحقيق تلك المساواة العادلة يجب ان تطبق الواجبات ومن ثم المطالبة بالحقوق، أضاف الى ذلك ايضا: "فإذا كانت سجيتي أن اصبو الى إصابة الخير على يد كل إمرئ بمقدار ما يرغب فيه هو من اجله ذاته فكيف

[1] جون لوك، في الحكم المدني، مصدر سابق، ص 141.

[2] المصدر نفسه، ن.ص

[3] المصدر نفسه، ص139-140.

ارجو ان تلبي رغبتي تلك ولو بعض التلبية، مالم اعمل على تلبية الرغبة المماثلة التي تختلج بها صدور أقراني ولا شك إختلاجا ضعيفا، ماداموا من جبلتي وطنيتي؟... ولا يجهل احد القواعد والقوانين المختلفة التي يستنبطها العقل الطبيعي من هذا التساوي بيننا وين من هم منا بمثابة ذواتنا، من أجل تنظيم الحياة"[1] وكل فرد قد ولد لوحده وبالتالي هو حرا وهنا تكمن المساواة في الحرية فكلنا من جنس البشر و ولدنا احرارا.

اذن المساواة قد منحتها لنا الطبيعة قبل ما ان تأسسها اي منظومة تشريعية .

ج- الحق في الحرية:

ان الحرية من أعظم المشكلات تعقيدا في تبنيها الا ان لوك قد اعتبرها من اساسيات الحقوق الطبيعية وانها سابقة عهدها لأننا نوجد في هذا الكون ضمن الحرية الكاملة والمطلقة وان الحرية اساس التعايش والاستقرار وان اي اخلال بها أو تضييع لها تكون مسلوبة بطريقة غير مباشرة بحيث نجد تعريفها عند لوك كالتالي: " تعني حرية الانسان الطبيعية استقلاله عن اي سلطة عليا على الارض، وعدم خضوعه لإرادة بشرية قط أو السلطة التشريعية، ورضوخه للسنة الطبيعية وحسب"[2] أي ان الحرية لابد واحترامها من خلال عدم الاخلال بالطبيعة الانسانية ومراعاة الجوانب المؤطرة لكن هذه الحرية والحق في الحياة والمساواة قد تسلب حين ننتقل من المجتمع الطبيعي الى المدني السياسي بحيث تنحصر حريته المطلقة على يد السلطة الحاكمة.

---

[1] جون لوك، في الحكم المدني، مصدر سابق، ص 142.

[2] المصدر نفسه، ص150.

د- الحق في الملكية:

اما عن الملكية فقد اعتبرها حق طبيعي ايضا فمن غير الممكن ان تجعل الحق في ارض ما ومساحة ما والباقي لا فكلنا لنا الحق في العيش على مستوى يريح طبيعتنا فهي حقنا كلنا.

-من خلال تحليل رسالة التسامح المؤلف الثمين للوك لاحظنا التقسيم الذي كان يبنيه في الفصل للمهام كل من الدين والسياسة.

1 - السلطة الدينية:

تألفت فكرة التسامح في مصدرها من الاتجاه الديني الذي كان يتسم به لوك به اسس الحق الانساني قائلا: " انظر الى التسامح على انه العلامة المميزة لكنيسة الحق"[1] بحيث استنبط فكرة التسامح على اساس جانب أخلاقي ومنه الفضيلة والخير وبه نبني نظاما جديدا جيدا.

فكان بذلك ناقدا للدين المسيحي باعتباره يلبي مصالحه الشخصية واستغلال الدين وهم اصحاب الرذائل في الاساس يقول جون لوك: " فكل انسان يحمل شعار المسيح ينبغي عليه أولا وقبل كل شيء، أن يشن حربا على شهواته ورذائله. وذلك لأنه من العبث ان تكون مسيحيا دون ان تكون حياتك مقدسة وأن يكون سلوكك طاهرا ان تكون رقيقا ومتواضعا... فمن الصعب على انسان لا يكترث بخلاصة الروح ان يقنعني باهتمامه البالغ بخلاصي،

[1] جون لوك، رسالة في التسامح، ت: مني ابو سنة، المجلس الاعلى لثقافة، 1997، ص19.

فأمر محال على اولئك الذين تخلوا قلوبهم من الديانة المسيحية أن يكرسوا انفسهم بإخلاص وحمية لتحويل الآخرين الى المسيحية "[1] تكلم لوك عن معظم العقائد وأشار على عدة أمور متداخلة وكان يلح على محاربة الشرور والزنا ونجاسة والانحلال الاخلاقي بدلا من التقاليد وتعدد المعتقدات ويقدم لوك الحرية في التدين وأقصد الحرية الكاملة، وقد رعى ايضا محضر قوانين الكنيسة واخذ يذهب فيها، فبرأيه بدل من العنف استخدام وسائل أفضل كالنصائح والتوجيهات ومن خلال تحليلاته فنراه يصنف الجميع دون استثناء حتى الذين غير ديانته، حيث يقول:" وان تجبرهم على الاعتراف بما لا يؤمنون بدعوى ان عقيدتهم كاذبة، وان طقوسهم لا تسمح بها العهد الجديد، اذا حدث ذلك فمن المؤكد ان مثل هذا الانسان ينشد تجمعا ضخما يشاركه نفس العقيدة ولكن ان يكون مقصده تأسيس كنيسة المسيحية حقيقة فهذا مالا يقصده العقل ولهذا ليس منهم المستغرب على هؤلاء الذين لا يدافعون وعن الانتصار الدبن الحق وعن كنيسة الله وان يستخدموا الاسلحة التي لا تتسبب الى النضال المسيحي"[2] من خلال هذا قد تبين لنا وظيفة الكنيسة ودورها ونقائصها وكيفية معالجتها.

-وعليه نستنتج ان التفسير اللوكوي اتجاه الدين كان بنظرة التحرر فهو يلح على عدم تدخل الكنيسة او الدين بصفة عامة حول تدين الفرد فهو حر في ذلك وعدم سلبه حقوقه المدنية في ما صدر عن ذلك اي الفصل التام بين السلطة الدينية والمدنية.

- السلطة المدنية:

[1] جون لوك رسالة في التسامح، مصدر سابق، ص19-20

[2] المصدر نفسه، ص 22.

عرض لنا لوك السلطات الاجتماعية باعتبارها هي التي ترتكز عليها حقوق الانسان السياسية بحيث تكلم عن الدولة وتشكيلاتها وعرفها من خلال قوله: " يبدو لي ان الدولة مجتمع من البشر يتشكل بهدف توفير الخيرات المدنية والحفاظ عليها"[1] يعني هذا المراد بتأسيس الدولة على اتفاق بين المجتمع والسلطة بمراعاة الحقوق الاساسية والمحافظة على الغاية الفردية وتكون القوانين وفق الحالة الطبيعية للإنسان لكن كل اخلال بتلك الفروضات يعاقب صاحبها دون استثناء وحرمانه من حقوقه المدنية.

ويرى لوك ان تلك العقوبات في صالح المجتمع ان وضعها الحاكم والحفاظ على معالم القواعد وفق الاتحاد والاحترام المتبادل وهذا في رايه يؤدي الى الخلاص القصد من هذا في قوله: "لان خلاص النفوس ليس من شأن الحاكم المدني او اي انسان آخر، ذلك ان الحاكم ليس مفوضا من الله لخلاص نفوس البشر، وأن الله لم يكفل اي انسان بذلك" [2] هذا الانتظام يريح الحياة الدنيوية من خلال التأسيس وعدم الوقوع في الفوضى الحيوانية، ومن جهة الاخرى يعتبر لوك ان الحاكم غير قادر على فرض الدين على رعيتهم باستخدام القوة والجبر فحتى وإن وافقوا فهذا ناتج عن خوف ليس الا فبرأيه الدعوة الى الاصلاح والهداية أحسن من الاجبار والتعسف.

وايضا يذهب الى الاقرار على الاخلاص الذي ينبع من الفرد حق وان لم يحكم وذلك من خلال طبيعته الخيرية وحبه للوطن يقول: "وفي حالة افتراض وجود حقيقة واحدة وطريق

[1] جون لوك رسالة في التسامح، مصدر سابق ص23.

[2] المصدر نفسه، ص24.

واحد الى السماء فأي امر هناك في ان يبلغها عدد اكبر من البشر اذا لم يكن لديهم سوى دين السلطان اذا كانوا في حالة مضطرين فيها الى التخلي عن نور عقولهم ومخالفة ما تمليه عليهم ضمائرهم، واستسلام الاعمال ارادة الحاكم والدين الذي جاء اليهم بالصدفة... وهذا يعني ان بلدا واحدا يمتلك الحقيقة وان بلدان العالم الاخرى محكوم عليها بالخضوع للأمراء هذا البلد الامور التي تؤدي الى هلاكهم"[1] جسد لوك الايمان على الملحد على انه يدمر كل شيء ويقول في ذلك: "واخيرا يمكن التسامح على الاطلاق مع الذين ينكرون وجود الله"[2] لأنه يعتقد ويرى ان الملحد لا يفقه معنى للشراكة الاجتماعية ولا التسامح الفطري ولا على اخلاص في سبيل الوطن وبالتالي ضياع الاشياء وتفكيكها كلها.

[1] جون لوك، رسالة في التسامح، مصدر سابق. ص26-27

[2] المصدر نفسه، ص 57.

مما نستخلصه في الأخير ان جون لوك من اكثر الفلاسفة المهتمين بالبعد السياسي على ظرف طبيعي وهذا راجع لتكوينه ازاء ذلك الظروف المعيشية الاجتماعية والمدنية الدينية والدنيوية ومحبة الحكمة والانخراط مع رجال السياسة مما اكسبه خبرة وملجأ وطريق للوصول ولاسيما ان جون لوك قد ترعرع في جو سياسي مكهرب ألزمه الاهتمام بمه في كتبه ومؤلفاته وان التسامح كحكمة تراعي نشأة وقيام الدولة استمدها من الاسرة والدين بحيث نشأ على حب الحرية والسلم وبما ان عقيدته كانت تعارض السلطة الحاكمة المطلقة تبنى تحليلها وتحقيق تصليحها بالشكل الجيد بتأثر بعوامل عديدة وبهذا تمكننا تحقيق الدولة الفاضلة المثالية لديه بتأسيس الليبرالية مع حفظ البعد السلمي والامن والبعد عن الصراعات والتعصب ككل.

الخاتمـــــة

الخاتمة:

ان القراءة والدراسة اللوكوية ضرورية في محضر بنية الانظمة السياسية بحيث نعتري الاتجاهات الفلسفية لفكرة حقوق الانسان وعلاقتها بعدة مجالات اذ سبق وذكرنا مراحل المذكرة التي تبدأ منذ وحلة الانتقال من المجتمع الطبيعي الى السياسي عند الفلاسفة والمفكرين على الاختلاف وصولا الى لب البحث والاساس الجوهري "جون لوك" الذي يعتبر من أهم الفلاسفة ازاء هذه القضية مع انه لم يختلف في طرحه كثيرا عن سابقيه وتأثر ومر بلمساته الجديدة الا انه أصبح من الاهم والانجح على هذا الصعيد "العقد الاجتماعي"، من اعادة التأسيس للجسم السياسي وفق مبادئ وفرضيات قادرة على فرض الاستقرار والسلم والرضا العلم والحرية والعدالة والمساواة.

لقد كان لوك المرجع والمصدر الذي لابد والرجوع اليه، إلا ان اهمية هذه المشكلة تكمن في الحرية الفردية للإنسان لأن الانسان بدون حرية لا يمتلك الصفة الانسانية، كان العيش الطبيعي يسوده بعضا من الفوضى أدت الى تعذر الحياة مما أدى بهم للانخراط والبحث عن نظام يسير الامور لكن هذا الانتقال أدى بمشكل آخر فكل اتجاه له ايجابيات وسلبيات إلا أن الغاية واحدة ألا وهي الاستقرار الجماعي وبما ان الانسان يستمد كينونته من الوجود السابق عن الوجود الاجتماعي اي الطبيعي فهو تأسيس طبيعي لا يجب السيطرة والمأمورية والاستبداد، كان هذا المنطلق الذي سار به معظم الفلاسفة اهمهم جون لوك من خلال اللجوء الى القعد العقلاني الخادم والانسب، يمتاز العقد الاجتماعي بأنه يقوم الانسان بتخلي عن حقوقه الطبيعية ومن ثم يسترجعها بالنظام من خلال السلطة المدنية وتحركاتها ويؤسس

الخاتمة:

العقد الاجتماعي الديكتاتوري ضمن الرجوع الى الحق الطبيعي وبالتالي تكون العدالة والتفاهم الكلي.

يرى لوك ان المجتمع الطبيعي كان مثاليا وإن ما فيها من فساد يرجع الى التقدم الحضاري والمدني، وعلى الدولة هنا أن تنطلق من الحماية الى الديمقراطية وتسمى هذه السلطة قوتها وجبورتها من الادارة العامة.

ان النتائج التي حققتها الفلسفة السياسية اللوكوية "حقوق الانسان بالأخص" نستنتجها في النقاط التالية:

- ان الطبيعة البشرية تعدو بالخير والحب والفضيلة تستمد سعادتها من الحياة القبلية سابقة الوجود الفطرية.
- بخصوص تعذر العيش في الحياة الطبيعية وصعوبة المواصلة وفق انطلاقتها ولأسباب عدة اضطروا الى البناء والبحث الى حالة أفضل تخدم الحياة بدون نزاعات وهذا هو نتيجة الانتقال من الحياة الطبيعية وحقوقها الى الحياة السياسية الاجتماعية المدنية بمقتضى سلطة الدولة.
- هدف فكرة العقد الاجتماعي هو الاتفاق والتخطيط الاستراتيجي لبناء دولة منتظمة تقتصر على التفاهم بين (الحاكم والشعب)
- أساس بناء نظام سياسي مستقر هو التسامح والابتعاد عن الشرور والوقوف والتسيير العقلاني الصحيح والهادف للحصول على دولة فاضلة ومثالية.

الخاتمة:

- بهذا التأسيس والتسيير يكون الشعب هو المختار والحاكم بطريقة غير مباشرة اي يلبي ويقسم الحاكم الحقوق ضمن العدالة والمساواة ويحكم بالنيابة إذن يتحول الحاكم لخدمة الشعب والمجتمع هو المسيطر الاول.
- نخرج في مجمل القول الى أن فلسفة العقد الاجتماعي عند جون لوك قد لعبت الدور الاساسي في الاتجاه الحديث من خلال الطرح النظري والتطبيقي بالاجتهاد من لوك آنذاك الذي حالفه الحظ ان التقى برجال سياسيين اكتسب منهم الخبرة ودمجوه ضمنهم وأدخلوه الى عالم هذا المجال لانهم رأوا فيه الجدارة والاستحقاق والإرادة على التغيير كما كانوا بدورهم رافضين للنظام، نرى ايضا التماس السابقين على عهده اي لم يكن الطرح جديدا اذ عندما نعود الى الواقعة التاريخية نجد اجتهادات قبلية في الزمان والمكان ومازالت قائمة بعدية وحتى وان تكن بغير مباشرة.
- يكون التأسيس الدستوري والقانوني وفق الطبيعة الانسانية والاستنباط منها كل تركيب وهذا وان كانت فكرة العقد الاجتماعي تتصدى للحكم الفردي المطلق فهي بدورها تلجأ لبديل يكون فيه مصدر هذا التعاقد هو القانون الطبيعي.

نستنتج في الاخير ان هذه الاتجاهات النظرية المحورية لم تكن دون جدوى وانما كل نبرة هي صرخة تقود الى التحسن رغم العراقيل والصعوبات والمخاطر، بحيث استطاع جون لوك تحدي كل السلبيات والمؤسسات والنقاد والخصوم بتمسكه بهذه القضية حتى الحق النتائج راهنة عصره وبعدية زمانه، نجد في مؤلفاته استفادة قبلية وبعدية الكمون.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. أفلاطون ،الجمهورية، ترجمة، جيلالي الياس، عاصمة الثقافة العربية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1990.
2. افلاطون، محاكمة سقراط، ترجمه غزة قرني، دار قباء للطباعة، ط2، القاهرة، 2001.
3. جمهورية أفلاطون، نظلة حكيم، محمد مظهر سعيد، دار المعارف، مصر، سنة 1974.
4. أرسطو، الاخلاق الى نيقو ماخوس، ت: احمد لطفي السيد .
5. أرسطو، كتاب السياسة، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الانسانية، 1957.
6. أرسطو: السياسة، تر: الاب أوغسطين بربارة البولسي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، ط2، 1969.
7. توماس هوبز، اللفياثان(الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة)، ت: ديانا حرب وبشرى صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الامارات،2011.
8. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم ن بيروت.
9. جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ت: بولس غانم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
10. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ت: عادل زعتر، ط2،مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1995.
11. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي ترجمة: عبد العزيز لبيب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
12. جون لوك، رسالة في التسامح، ت: مني ابو سنة، المجلس الاعلى لثقافة، 1997.
13. جون لوك، في الحكم المدني، ت. ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959.

المراجع:

1. جمهورية أفلاطون نظام الحكم ومحمد مظهر سعيد، دار المعارف بمصر، سنة 1963.
2. د/ محمد بالدوين ،فلسفة السياسة، ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1973.
3. د/ فؤاد زكريا، الجمهورية، وراجع: تاريخ الفلسفة اليونانية، د/ يوسف كرم، وما بعدها الناشر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط4، سنة 2004م.
4. مصطفى الخشاب: تاريخ الفلسفة والنظريات السياسية، لجنة البيان العربي ، دط، 1953.
5. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة اليونانية، لجنة التأليف والترجمة، ط 1954.
6. د.عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000.
7. مذكرة تخرج ماجيستار في الفلسفة ، بعنوان التاسيس الفلسفي في فكرة حقوق الانسان عند روسو، من اعداد الطالب مسعود، واشراف الدكتورة فريدة حيرش، سنة 2008 2009.
8. محمد وقيع الله أحمد، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر افاق المعرفة المتجددة، دمشق، 2010.
9. مختار عريب، الفلسفة السياسية من المفهوه الكلاسيكي الى البيواتيقا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009.
10. فضل الله محمد اسماعيل، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر، مصر، 2006.
11. رواية عبد المنعم عباس، جون لوك إمام الفلسفة التجريبية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت. 1966.
12. عثمان نوية، المفكرون من سقراط الى ساتر، مكتبة الأنجلوا المصرية القاهة، 1970.

13. ريتشارد شاخت: رواد الفلسفة الحديثة. احمد حمدي محمود. الهيئة المصرية العامة للكتاب د، م، ب، ط، س.

14. عبد المنعم عباس: الحسب والتجربة في فسلفة جون لوك، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ن ب 2012.

15. ابراهيم مصطفى ابراهيم: الفلسفة الحديثة من ديكارت الى هيوم، دار الوفاء دنيا. الطباعة والنشر الاسكندرية ب ط2001.

16. علي عبد المعطى محمد: تيارات فلسفية حديثة، دار المعارف، الاسكندرية، ب ط، 1984.

17. ريتشارد شاخث، رواد الفلسفة الحديثة. ترجمة احمد حمدي محمود، مكتبة الأسرة، مصر، دون طبعه، 1997.

موسوعات:

- د.جميل صالبية، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت_لبنان، 1982.

مصادر باللغة الأجنبية:

- Thomas hobbes léviathan , tard, originale de philippe Folliot, dieppe, normandie, 2002,dec produit en version numérique par philippe folliot, chapitre XX .

الملخص

تلخيص:

تعد إشكالية التنظير السياسي من أهم الاتجاهات التي عرفت انتقادات واعتراضات على مسارها بما أنها ترتبط ارتباطا كبيرا بالحقوق الإنسانية كتأسيس عقد اجتماعي قائم بذاته يخدم الإنسان وطبيعته بشكل خاص مع مراعاة العدالة والمساواة والحرية كمصدر أولي أساسي لكن ما اعترض هاذه المؤسسات هي استراتيجيات التي اتبعتها مما أدى إلى الرفض والانتقاد وسلب الحقوق الطبيعية في أغلب المجتمعات مما أدى بتدخل العديد من المفكرين والفلاسفة إزاء تلك القضية بمحاولة التغيير والتجديد مع اختلاف كل تأطير فلسفي ضمن اطروحته وتنشئته بمراعاة الجانب المدني بما أنه خادم للمجتمع الطبيعي والأخذ بالحقوق الطبيعية بما أنها أساس المبنى الإنساني وهذا مجمل ما جاء في البحث على الغالب منذ القدم حتى العصر الحداثي.

Résumé:

Le problème de la théorisation politique est l'une des tendances les plus importantes qui ont été critiquées et contestées à son cours, car elle est étroitement liée aux droits de l'homme, comme l'établissement d'un contrat social autonome qui sert l'homme et sa nature en particulier, en prenant tenant compte de la justice, de l'égalité et de la liberté comme source primaire de base Rejet, critique et privation des droits naturels dans la plupart des sociétés, ce qui a conduit à l'intervention de nombreux penseurs et philosophes sur cette question en essayant de changer et de renouer avec la différence de chacun cadre philosophique au sein de sa thèse et de son éducation en tenant compte de l'aspect civil puisqu'il est au service de la société naturelle et de l'introduction des droits naturels puisqu'il est à la base de l'édifice humain et c'est le résumé de ce qui a été énoncé dans La recherche est principalement de l'Antiquité jusqu'à l'époque moderne.

Summary:

The problem of political theorizing is one of the most important trends that has been criticized and objected to its course, since it is closely related to human rights, such as establishing a self-contained social contract that serves man and his nature in particular, taking into account justice, equality, and freedom as a basic primary source. Rejection, criticism and deprivation of natural rights in most societies, which led to the intervention of many thinkers and philosophers on this issue by trying to change and renew with the difference of each philosophical framework within his thesis and upbringing taking into account the civil aspect since it is a servant of the natural society and the introduction of natural rights since it is the basis of the human building and this is the summary of what was stated in The search is mostly from antiquity until the modern era.